الاستدلالات العقلية في كتاب أسرار العربية لأبي البركات الأنباري

د. أسامة محمد سليم عطية
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية
كلية الآداب جامعة قناة السويس
Mail : slem_s@yahoo.com

الملخص:

يعد أبو البركات الأنباري من علماء القرن السادس الهجري الذين اهتموا بالتعليل النحوي، وتفسير الوظائف النحوية، وبيان الراجح منها، عن طريق مجموعة من الاستدلالات العقلية.

ويهدف هذا البحث إلى استقراء الاستدلالات العقلية التي اعتمدها أبو البركات الأنباري في تعليلاته معتمدًا منهجًا تحليليًّا يهدف إلى مناقشة هذه الأفكار، وتحليلها، وبيان مدى حجيتها، أو تعارضها، في كتابه (أسرار العربية).

- الكلمات المفتاحية: استدلال – استعمال – التعليل النحوي - القياس - التراكيب - قواعد

Abstract :

Abu al-Barakat al-Anbari is one of the sixth century AH scholars who cared about syntax – functions, the interpretation of grammatical functions, and the explanation of the most correct of them, through a set of mental inferences.

This research aims to extrapolate the mental inferences that Abu Al-Barakat Al-Anbari adopted in his explanations, adopting an analytical method aimed at discussing these ideas, analyzing them, and showing the extent of their argument, or opposing them in his book "Asrar Al- Arabia".

key words: Inferenc – Usage– Syntax – Interpretations – Sylogism – Structures – Rules

مقدمة:

يعد كتاب (**أسرار العربية**) لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد أبي السعادات بن عُبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد النحوي، وكنيته (**أبو البركات**) (**ت / ٥٧٧ هـ**) (١) من الكتب التي عنيت بتعليل الأحكام النحوية، مستخدمًا في ذلك أنواعًا من العلل التي تعتمد على استدلالات عقلية تمثل مجموعة من الأفكار التي تقوم عليها هذه التعليلات، وهذه الأفكار ليست موضع اتفاق بين العلماء، فهناك خلافات بينهم، أدت إلى تشعب وجهات النظر في كثير من المسائل النحوية.

و يهدف هذا البحث إلى تحليل الاستدلالات العقلية التي جاءت مدعمة للعلل النحوية عند أبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، في كتابه (أسرار العربية)، و هذه الاستدلالات تمثل الركائز التي ينطوي عليها الفكر النحوي عند أبي البركات الأنباري في كتابه (**أسرار العربية**)، وتقوم عليها العلل النحوية؛ وصولاً إلى الأحكام النحوية.

و لذلك تأتي أسئلة هذا البحث، كما يأتي:

– ما الاستدلالات العقلية التي بنى عليها أبو البركات الأنباري أحكامه النحوية في كتابه (**أسرار العربية**) ؟

– هل جاءت هذه الاستدلالات متوافقة مع بعضها، أم أن بعضها يشوبه التعارض؛ فيؤدي ذلك إلى وجود أحكام نحوية متعارضة ؟

– هل كانت هذه الاستدلالات كافية للوصول إلى الأحكام النحوية ؟

وفي إطار الإجابة عن الأسئلة السابقة، فسوف نذكر مجمل العلل النحوية التي توصلنا إليها عند أبي البركات الأنباري في كتابه (**أسرار العربية**)، مكتفين بالإشارة إليها، **وسوف نتناول بالدرس والتحليل مجموع الأفكار التي تمثل استدلالات عقلية توسل بها أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ) وجاءت مدعمة لهذه العلل، ومؤيدة لها، كما سنتناول بالدرس أيضًا الأفكار المتعارضة، وكيف أنها أدّت إلى أحكام نحوية متعارضة.**

وبناء على ذلك فإنّ خطة الدراسة تسير كما يأتي:

– مقدمة

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: الاستدلالات العقلية غير المتعارضة عند أبي البركات الأنباري في كتابه (أسرار العربية)**
- **المبحث الثاني: الاستدلالات العقلية المتعارضة عند أبي البركات الأنباري في كتابه (أسرار العربية)**
- **خاتمة**
- **مصادر الدراسة ومراجعها**

تمهيد:

يعدّ أبو البركات الأنباريّ (**ت: ٥٧٧ هـ**) من متأخّري النّحاة، وهو أحد أعلام المدرسة البغداديّة، وقد بنى كتابه (**أسرار العربية**) **في أربعة وستّين بابًا**، وموضوعه العلل النّحويّة، واتخذ في سبيل ذلك منهجًا واضحًا من حيث العرض، والتعليل، والتّأييد، مستعملاً طريقة مركزة بعيدة عن الاستطراد في الرد على ما صاغه من تساؤلات؛ إذ إنه كان يطرح التساؤل، ثم يجيب عنه مباشرة بعبارات موجزة واضحة.

وقد رأينا أن نتناول بالدرس الأفكار التي تمثل نوعًا من الاستدلالات العقلية في كتابه (**أسرار العربية**)، وباستقراء العلل والاستدلالات العقلية لديه، رأينا أنه **استعمل ثلاثًا وثلاثين علة نحوية، واستعمل أيضًا عشرين فكرة** تمثل مجموع الاستدلالات العقلية في كتابه(**أسرار العربية**): منها **أربعَ عشرةَ فكرةً غير متعارضة، وستُّ فِكَرٍ متعارضة**، وسوف نتناول بالدرس والتحليل هذه الأفكار في كتاب (**أسرار العربية**)، وتبين الجداول الآتية هذه العلل، و الأفكار التي جاءت مرتكزًا للوصول إلى الحكم النحوي، وهي كما يأتي:

العلل النحوية عند أبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ) في كتابه (أسرار العربية) - (ثلاث وثلاثون علة)
١- المشابهة ، ٢- النقيض، ٣- الخفة والثقل، ٤- الفرق ، ٥- التقدير ، ٦- المناسبة ، ٧-الأصل ، ٨- القرب، ٩- التفصيل ، ١٠- الافتقار ، ١١- التخصيص، ١٢- الاستغناء ، ١٣- عدم الاختصاص ، ١٤- الاضطرار ، ١٥- الإنابة ، ١٦ - التوسع ، ١٧- الصدارة ، ١٨- المبالغة ، ١٩- الكثرة ، ٢٠- التجوز ، ٢١- التعويض ، ٢٢- الوضع ٢٣- الغلبة ، ٢٤- المشاكلة ، ٢٥- الإفادة ، ٢٦- التضمن، ٢٧- الالتباس ، ٢٨- المفاضلة، ٢٩- الإيجاز ، ٣٠- الإبهام ، ٣١- المخالفة ، ٣٢- المبالغة ، ٣٣ - المجاورة .

الاستدلالات العقلية عند أبي البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ) في كتابه (أسرار العربية)– (عشرون)	
الاستدلالات غير المتعارضة (أربعة عشر)	الاستدلالات المتعارضة (ستّ)
١. ما يشبه الشيء ، ليس مثله في جميع أحواله	١- أسبقية العنصر الأصيل مقابل ٢- أسبقية العنصر الثابت
٢. مشابه المشابه مشابه	
٣. ما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره	
٤. إذا زال الشبه بطل العمل	—
٥. أسبقية المعنى المفرد المعنى المركب	
٦. الحصر و الإبطال	٣- التعويل على العنصر القوي بذاته مقابل ٤- التعويل على العنصر الأسبق
٧. انتفاء إضافة الشيء إلى نفسه	
٨. إعطاء الشيء ما يناسبه	
٩. رد السؤال المنقلب	
١٠. العلامة تكون بعدم الشيء ، كما تكون بوجوده	—
١١. نفي النفي إثبات	٥- التعويل على العنصر الأصيل مقابل ٦- انتفاء السبب يؤدي إلى انتفاء الحكم
١٢. حمل الشيء على ضده	
١٣. استحالة اجتماع النقيضين	
١٤. إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير، لا تأثير له	

– مفهوم الاستدلال العقلي:

يعرف الشريف الجرجاني (**ت: ٨١٦ هـ**) (٢) الاستدلال بأنه: " تقرير الدليل لإثبات المدلول " (٣)، والاستدلال عند المناطقة " استنتاج قضية مجهولة من قضية، أو من عدة قضايا معلومة، أو: هو التوصل إلى حكم تصديقي مجهول بواسطة حكم تصديقي معلوم (٤) وعرفة الكفوي (**ت: ١٠٩٤ هـ**) (٥) في (**الكليات**) بقوله:" الاستدلال لغة: هو فِي عرف أهل العلم تقرير الدَّلِيل لإثبات الْمدلول سواء كَان ذلك من الْأَثر إلى الْمؤثر أَو بالْعكس"(٦) وعرفه

التهانوي **في (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) (ت: ١١٩١ هـ)** (٧) قائلا:"الاستدلال في اللغة طلب الدليل" (٨)

وبناء على ذلك؛ فقد قصدنا بالاستدلال عند أبي البركات الأنباري: **تلك العملية العقلية التي ينتج عنها مقولات حاكمة، أو قواعد كلية خاصة بالقضايا النحوية، وتقوم عليها العلل النحوية، ويتم الانتقال عن طريقها من قضية نحوية، أو عدة قضايا إلى قضية أخرى، وصولاً إلى الحكم النحوي.**

المبحث الأول: الاستدلالات العقلية غير المتعارضة عند أبي البركات الأنباري في كتابه (أسرار العربية)

تسير العلاقات التركيبية في بناء اللغة وفق نظام مخصوص مطرد، وهذا النظام استقرأه النحاة، وبينوا وجوهه وأحواله التي تراعي العلاقات التركيبية في بناء الجملة العربية، وقد عمدوا إلى تفسير الظواهر النحوية، وتعليلها؛ فمن طبيعة العقل البشري أن يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة، مهما كان نوعها، فيطمع إلى تفسيرها وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها (٩)

وقد نهج أبو البركات الأنباري **(ت: ٥٧٧ هـ)** في كتابه **(أسرار العربية)** إلى تعليل الظواهر النحوية، عن طريق مجموعة من الاستدلالات العقلية التي تقوم عليها العلل النحوية في كتابه (أسرار العربية)، ونسوقها كما يأتي:

– الاستدلالات العقلية المتصلة بعلة المشابهة :

تعدُّ الاستدلالات العقلية المتصلة بعلة المشابهة من الاستدلالات الشائعة في كتاب **(أسرار العربية)**، وهي تمثّل قواعد عامة تقوم عليها علة المشابهة عند أبي البركات الأنباري، ونسوق بعضًا من المواضع التي ورد فيها التعليل بالمشابهة، كما يأتي:

– حمل المضارع على الاسم **لمشابهته** له في اشتراكه في الحال والاستقبال، وجريانه على اسم الفاعل. (١٠)

– بناء الأسماء غير المتمكنة لأنها **أشبهت** الحروف في اللفظ والمعنى (١١)

– منع بعض الأسماء من الصرف ؛ لأنها **تشبه** الفعل؛ لما بينهما من المصاحبة (١٢)

– إعراب الأسماء الستة بالحروف **لمشابهتها** المثنى والجمع، لأنها تُضاف، والإضافة فرع على المفرد، وكذلك المثنى والجمع فرعان على المفرد. (١٣)

– إعراب المثنى والجمع بالألف والواو والياء، لأن المثنى والجمع فرع على المفرد، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنها **أشبه** الحروف بالحركات. (١٤)

– تسمية جمع التكسير تكسيرًا، لأنه **يشبه** تكسير الآنية، وهو إزالة التئام أجزائها؛ كما أُزيل نظم الواحد ليصير جمع تكسير (١٥)

– رُفع الفاعل لأنه **يشبه** المبتدأ، ووجه الشبه بينهما: أن الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة (١٦)

– عدم تصرف (عسى) لأنه **يشبه** الحرف (لعل). و (لعلّ) حرف لا يتصرف(١٧)

– عمل "ما" في لغة أهل الحجاز، ورفعها الاسم، ونصبها الخبر؛ لأن "ما" **أشبهت** "ليس" "في أنها" تنفي الحال، ويدخل على خبرها الباء. (١٨)

– تسمية المفعول فيه ظرفًا، لأنه لما كان محلاً للأفعال، سُمّي ظرفًا، **تشبيهًا** بالأواني التي تحلُ الأشياء فيها(١٩)

– بناء المنادى المفرد المعرفة، لأنه **يشبه** كاف الخطاب في دلالته على الخطاب، والتعريف، والإفراد، وكذلك **يشبه** الأصوات المبنية؛ لأنه صار غاية، ينقطع عندها الصوت. (٢٠)

– بناء الفعل الماضي على الفتح، لأنه **أشبه** الأسماء في الصِّيغة؛ فقولنا: مررت برجل ضربَ، **يشبه**: مررت برجل ضارب، ولأنه أشبه المضارع الدال على الاستقبال في الشرط والجزاء، والمضارع أشبه الأسماء.(٢١)

– يُحمل التصغير على التكسير، لأنه **يشبهه** في تغيير لفظ الكلمة المفردة ومعناها (٢٢)

– تُحذف (أنْ) في خبر عسى، **تشبيهًا** لها بـ "كاد (٢٣)

وهكذا نجد أن علة المشابهة من العلل الشائعة في ثنايا كتابه (**أسرار العربية**) ، وعلة المشابهة على نحو خاص ينبني عليه النظام اللغوي العربي في مستوياته المختلفة: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، لأنه نظام مرن، يسمح بالتوسع عن طريق حمل الكلام بعضه على بعض، وتعلق بعضه برقاب بعض، وتأتي المشابهة على مستويين: **الأول: لفظي**: من مثل مشابهة بعض الأسماء المبنية للحروف في الوضع، كأن يكون الاسم على حرف واحد مثل "**تاء**" الفاعل في "**قمتُ**"، أو على حرفين مثل "**نا**" الفاعلين في (**قمنا**)، **والثاني: معنوي**: من مثل مشابهة (**ما**) الحجازية لـ (**ليس**) في نفيها الحال.

ولا تأتي المشابهة بين الشيئين كاملة، حيث يأتي الشبه في جانب من الجوانب، فالشيءُ يُشبّه بالشيء، وإن لم يكن مثله، وهو ما أشار إليه العلماء المتقدمون. يقول سيبويه (**ت: ١٨٠ هـ**): "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وان لم يكن مثله في جميع الأشياء"(٢٤) ويقول ابن السراج (**ت: ٣١٦ هـ**): "وكثيرًا ما يُعملون الشيء عمل الشيء اذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن مثله" (٢٥)

وباستقراء ما ورد من أفكار متصلة بفكرة المشابهة عند أبي البركات الأنباري في كتابه (**أسرار العربية**)؛ رأينا أنها تقوم على أربع من الفِكَرِ **تمثل قواعد حاكمة للتعليل بالمشابهة عند أبي البركات الأنباري**، وقد أطلقنا عليها:(**قواعد المشابهة**)، لأنها تمثل قضية كلية منطبقة على جميع جزئيات المشابهة (٢٦) ونسوقها كما يأتي:

١. ما يشبه الشيء، ليس مثله في جميع أحواله:

وهذه القاعدة تقوم عليها فكرة المشابهة بوجه عام، فالمشبه بالشيء لا يكون مثله في جميع أحواله؛ إذ لابد ألا يجري مجراه في جميع أحكامه. يقول سيبويه(**ت: ١٨٠ هـ**): " فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع"(٢٧) ويقول السيوطي (**ت: ٩١١ هـ**) (٢٨):" المشبه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه"(٢٩)

ونجد ذلك عند أبي البركات الأنباري في جميع المواضع التي ذكرها متوسلاً بفكرة المشابهة، ومنها: بناء الأسماء غير المتمكنة لأنها أشبهت الحروف(٣٠)، وهي لا تجري مجرى الحروف في أحكامها، وقد أطلق النحاة عليها الأسماء المبنية، لأنها غيرُ أصيلة في الاسمية لشبهها الحروف، من جهة عدم قبولها علامات الإعراب، ومنها: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة، وغيرها من الأسماء التي أشبهت الحروف.

وهي لا تشبه الحروف في أمور متعددة، من بينها أن هذه الأسماء المبنية تشبه الأسماء الظاهرة في كونها تُوصف، ويُوصف بها، ويُبتدأ بها الكلام، ويخبر بها، ويخبر عنها، وغير ذلك من أحكام.

٢. مشابه المشابه مشابه:

جاءت فكرة المشابهة عند أبي البركات الأنباري في كتابه (**أسرارالعربية**) في بعض المواضع متوسلةً بقاعدة(**مشابه المشابه مشابه**)، ومن ذلك ما أورده في **علة بناء الفعل الماضي على الفتح، لمشابهته الأسماء في الصِّيغة**. يقول: "الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصِّيغة؛ نحو

قولك: مررت برجل ضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب؛ وأشبه، أيضًا ما أشبه الأسماء في الشرط والجزاء؛ فإنك تقول: إن فعلتَ فعلتُ؛ والمعنى فيه: إنْ تَفْعَلْ أفعلْ؛ فلمّا قام الماضي مُقام المستقبل؛ والمستقبل قد أشبه الأسماء؛ **وجب أن يُبنى على حركةٍ، تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء، ولا أشبه ما أشبهها"** (٣١)

فعلة بناء الفعل الماضي على حركة (**الفتح**) تأتي لمشابهة صيغة الفعل الماضي لصيغة الاسم من جهة، وكذلك لمشابهته الفعل المضارع الدال على الاستقبال في استعماله في الشرط والجزاء، والفعل المضارع يشبه الاسم، ولذلك فالفعل الماضي يشبه ما يشبه الاسم؛ فمشابه المشابه مشابه، وهذه القاعدة، تشبه ما يسميه النحاة (**قياس المساواة**) غير أن الفرق بينهما يكمن في الفرق بين المشابهة، والمساواة، وقياس المساواة يُمثّل له بقولهم: **أ مساو ل ب ، و ب مساو ل ج، فـ أ مساو ل ج** "(٣٢)

ونوضح قاعدة (مشابه المشابه مشابه) في الموضع السابق (بناء الفعل الماضي على حركة) ، كما يأتي:

الفعل الماضي (مشابه المشابه) ← الفعل المضارع (مشابه) الاسم (الأصل)

العلة ← (مشابه المشابه مشابه) الحكم (بناء الفعل الماضي على حركة)

ومن التوسل بقاعدة (**مشابه المشابه مشابهٌ**) أيضًا ما ذكره أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ) في حديثه عن مشابهة العددِ الصفة المشبهة. يقول: "وأما ما كان العامل فيه غير فعل؛ فنحو: "**عندي عشرون رجلاً، وخمسة عشر درهمًا**" وما أشبه ذلك، فالعامل فيه **هو العدد؛ لأنه مُشبه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل**؛ نحو: "**حسن وشديد**" وما أشبه ذلك، ووجه المشابهة بينهما أن العدد يُوصَف به، كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل"(٣٣)

فالعدد يوصف به، كما يوصف بالصفة المشبهة، لأنها مشبهة باسم الفاعل، واسم الفاعل صفةٌ دالة على فاعل كما عرفه ابن مالك(**ت: ٦٧٢ هـ**) بقوله: "هو الصِّفَةُ الدَّالَّة على فاعِلٍ، جارية في التَّذْكِيرِ والتَّأْنيث على المضَارِعِ"(٣٤)

فالعدد (مشابه **المشابه**) شبيه بالصفة المشبهة (**مشابه**) التي تشبه اسم الفاعل (**الأصل في المشابهة**) ، لأنه صفة دالة على الفاعل .

وقد تأثر بعض العلماء المتأخرين بهذه القاعدة التي أوردها أبو البركات الأنباري، نذكر بعضهم، كما يأتي:

- ذكر الأردبيلي (**ت: ٦٤٧ هـ**) (٣٥) في شرح (**الأنموذج**) في حديثه عن **علة بناء الاسم المنادى المفرد على الضم**، أنه يشبه (**كاف الخطاب**) في (**أدعوك**) من حيث الإفراد والتعريف، وكاف (**أدعوك**) تشبه كاف (**ذاك**) من هاتين الجهتين، وكاف (**ذاك**) حرف مبني على الأصل، فمشابهته يكون أيضًا مبنيًّا، **فمشابه المشابه مشابه**؛ لذلك الشيء، فيكون مبنيًّا أيضًا (٣٦)

- أشار شيخ الإسلام عبد الوهاب الشعراني (**ت: ٩٧٣ هـ**) (٣٧) صاحب كتاب (**لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب**) في حديثه عن (**المفعولية**)، وأن كل منصوب عائد إليها: ومنه **المشابه للمشابه للمفعول**، ومثاله: (**لا**) النافية للجنس الدالة على النفي، التي تشبه (**أنّ**) الدالة على الإثبات؛ فهي في توكيدها النفيَ تُشْبِهُ (**أنَّ**) في توكيد الإثبات؛ فحُملت (**لا**) على (**أنّ**) لأنهما نقيضان، و(**أنّ**) مشبهة بالفعل، ولذلك فـ (**لا**) مشبهة بالفعل، فتتحقق عندئذ قاعدة (**مشابه المشابه مشابه**) (٣٨)

٣. ما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره:

بيّن أبو البركات الأنباري أن العمل يتفاوت من عنصر لآخر، فهناك ما يعمل، وهو أصل في العمل مختص به، وهناك ما يعمل، وهو فرع في العمل، لأنه مشبه بغيره، ومن ذلك ما ذكره من أن حروف الجر من العناصر النحوية التي تعمل لاختصاصها وأصالتها في العمل. يقول: "إن قال قائل: لِمَ عملت هذه الحروف الجرَّ؟ قيل: إنما عملت؛ **لأنَّها اختصت بالأسماء، والحروف متى كانت مختصَّة؛ وجب أن تكون عاملة "(٣٩)** وأما ما يعمل لأنه مشبه بغيره، فمنه الأحرف المشبهة بالفعل. يقول :"فإن قيل: فلم نصبت الاسم، ورفعت الخبر؟ قيل: لأنها لَمّا أشبهت الفعل، وهو يرفع وينصب، شُبِّهت به فنصبت الاسم تشبيهًا بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيهًا بالفاعل" (٤٠) وكونها مشبهة بالفعل فهذا يجعلها فرع في العمل. يقول: "هذه الحروف لما أشبهت الفعل الحقيقيّ لفظًا ومعنى، حملت عليه في العمل، **فكانت فرعًا عليه في العمل** "(٤١)

وقد أشار ابن الوراق (**ت: ٣٨١ هـ**) (٤٢) إلى هذه المسألة، في كتابه (**علل النحو**) مبينًا **أن ما يعمل، وهو أصل في العمل، وليس مشبهًا بغيره ، يكون أقوى مما هو مشبه بغيره**. يقول: "وذلك من مثل حروف الجر التي هي أصل في العمل، في حين أن أخوات (**إنّ**) تعمل لأنها مشبهة بالفعل. يقول ابن الوراق: "فإن قال قائل: فلم صار عمل هذه الحروف إذا دخلت (**ما**) بينها وبين ما تعمل فيه أضعف من حروف الجر إذا دخلت بينها وبين ما تعمل فيه؟

قيل له: **إن حروف الجر تعمل على أنها أصل في العمل وليست مشبهة بغيرها**، فأما هذه الحروف فإنها تعمل تشبيها بالفعل، فما هو **أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره** "(٤٣)

٤. إذا زال الشبه بطل العمل:

استعمل أبو البركات الأنباري (**ت: ٥٧٧ هـ**) قاعدة المشابهة: (**إذا زال الشبه بطل العمل**) في بعض المواضع، ومنها ما ذكره في أحد استعمالات (**إذن**). يقول: "والثالث: أن تدخل بين كلامين؛ أحدهما متعلِّق بالآخر؛ نحو: أن تدخل بين الشرط وجوابه؛ نحو: "**إن تكرمني إذن أكرمك**" وبين المبتدأ وخبره؛ نحو: "**زيد إذن يقوم**" **وما أشبه ذلك، فلا يجوز إعمالها بحال**، وكذلك إذا دخلت على فعل الحال؛ نحو قولك: "**إذن أظنُّك كاذبًا**" إذا أردت أنك في حال ظن؛ وذلك لأن "**إذن**" إنما عملت؛ لأنها أشبهت "**أنْ** " و" **أنْ** " لا تدخل على فعل الحال، ولا يكون بعدها إلا المستقبل، **فإذا زال الشبه، بطل العمل**" (٤٤)

فـ (**إذن**) تعمل لأنها تشبه (**أنْ**) من حيث دلالاتها على الاستقبال، وفي حال دلالة (**إذن**) على الحال نحو قولنا (**إذن أظنُّك كاذبًا**) فإن الشبه يزول، وإذا زال الشبه بطل العمل.

ومن ذلك أيضًا ما ذكره أبو البركات الأنباري(**ت: ٥٧٧هـ**) في مسألة إهمال ما الحجازية إذا توسطت (**إلَّا**) بينها وبين خبرها. يقول :"فإن قيل: فَلِمَ بطل عملها في لغة أهل الحجاز، إذًا فصلت بين اسمها وخبرها بإلا؟ قيل: لأن "**ما**" إنَّما عملت؛ لأنَّها أشبهت "**ليس**" من جهة المعنى وهو، النفي، و"**إلا**" تبطل معنى النفي، فتزول المشابهة، **وإذا زالت المشابهة؛ وجب ألا تعمل**"(٤٥) فعمل (**ما**) الحجازية مقرون بمشابهتها (**ليس**) من حيث دلالتها على النفي، زال الشبه بـ (**إلا**) التي تفصل بين اسمها وخبرها؛ وتبطل معنى النفي؛ بطل عمل (**ما**).

وبالانتقال إلى استدلالات عقلية أخرى بخلاف استدلالات المشابهة، نجد عددًا من الأفكار التي تمثل نوعًا من الاستدلال العقلي، وهي منثورة في ثنايا كتاب (**أسرار العربية**) مدعِّمةً العلل النحوية عند أبي البركات الأنباري، **و نسوقها كما يأتي:**

٥. أسبقية المعنى المفرد المعنى المركب:

توسل أبو البركات الأنباري بالفكرة التي تشير إلى أن دلالة العنصر على المعنى المفرد تجعله أصلاً للباب، ودلالة العنصر على المعنى المركب تجعله فرعًا عن هذا الأصل، ويتضح ذلك في عدد من المسائل النحوية في كتابه (**أسرار العربية**)، فحينما ساق أبو البركات الأنباري أدلة البصريين في كون الفعل مشتقًّا من المصدر، وأن المصدر هو الأصل، والفعل فرع عليه، أشار إلى أن الفعل

يدلّ على شيئين؛ والمصدر يدل على شيء واحد، قبل الاثنين؛ فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل (٤٦) فدليل أسبقية المصدر الفعل، تأتي من أنّ المصدر ذو معنى مفرد، في حين أن الفعل ذو معنى مركب فالمصدر دال على الحدث وحده، والفعل دال على الحدث والزمان.

و من ذلك أيضًا ما ذكره من أن (**الواو**) أصلُ حروف العطف. يقول:" إن قال قائل: كم حروف العطف؟ قيل: تسعة؛ الواو، والفاء، وأو، ولا، وثم، وبل، ولكن، وأم، وحتى. فإن قيل: **فلم كان أصل حروف العطف الواو؟ قيل: لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط،** وأما غيرها من الحروف، فتدل على الاشتراك، وعلى معنى زائد على ما سنبين. وإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو؛ **صارت الواو بمنزله الشيء المفرد، والباقي بمنزلة المركب، والمفرد أصل للمركب**" (٤٧)

فقد اعتمد أبو البركات الأنباري في حكمه على أصالة (**الواو**) من بين حروف العطف، على دلالة (**الواو**) على معنى (**مفرد**) وهو (**الاشتراك**)، أما حروف العطف الباقية فلا تكتفي بهذا المعنى، بل تتجاوزه لتأخذ أحكامًا أخرى، **فالفاء** – مثلاً – تأتي للترتيب بالإضافة لما أفادته من معنى التشريك كما في قوله: " **ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ** "(**عبس/ ٢١**)، وهكذا الأمر في بقية حروف العطف التي تأتي بمعانى زائدة.

فالأصل في الواو: أنها تدل على مطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى واحد، أي أنها تدل على التشريك في المعنى العام؛ فلا تُفيد الدلالة على ترتيب زمني بين المتعاطفين، ولا على مصاحبة، أو تعقيب، إلا بقرينة، فلا يُفهم منها تأخُّر المتأخِّرِ بعدها، ولا تقدُّم المتقدِّمِ قبلها. يقول سيبويه (**ت: ١٨٠ هـ**) (**٤٨**): "يجوز أن تقول مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، والمبْدوءُ به فى المرور عمرٌو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما فى حالةٍ واحدة، فالواوُ تَجمع هذه الأشياءَ على هذه المعانى، فإذا سمعتَ المتكلِّمَ يَتكلّم بهذا أَجبتَه على أيَّها شئتَ لأنها قد جَمعتْ هذه الأشياءَ، وقد تقول مررت بزيدٍ وعمرٍو على أنّك مررت بهما مُرُورَيْن،وليس فى ذلك دليلٌ على المرور المبدوء به"(٤٩)

غير أن هناك مذهبًا وجيهًا عند بعض النحاة، يؤيده الاستعمال يرى أن الواو، قد تعدل عن هذا الأصل الذي ذكره أبو البركات الأنباري(**ت: ٥٧٧ هـ**)، وتُستعمل بمعانى أخري، فتنوب عن غيرها من حروف العطف، وتأتي بمعنى (**أو**)، أو بمعنى (**الفاء**)، أو غير ذلك من معاني أخرى، وهو ما يخرجها عن كونها مستقلةً بمعنى التشريك دون سواه، وذلك بدليل من المعنى،

والقرائن المختلفة، ومن ذلك ما ذكره ابن مالك(**ت: ٦٧٢ هـ**) من أن (**الواو**) تكون بمعنى (**أو**) عند التقسيم؛ إذ تقول: الكلمة: **اسم وفعل وحرف**، كما تقول: **الكلمة اسم أو فعل أو حرف**(٥٠)، واحتج على ذلك بقول الشاعر:

وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ (٥١)

وليس همنا في هذا الموضع أن نحصيَ آراء المذهب القاضي بخروج معنى (**الواو**) عن التشريك إلى معاني أخرى، أو الأخذ بآراء العلماء الذين قاموا بتأويل هذه المواضع، وردوها إلى معنى التشريك، فالكلام في هذا الأمر أكثر من أن يُحصى.

غير أن الناظر في أبواب النحو يرى أن قضية الأصالة والفرعية لا ترتبط فقط بالمعاني المفردة، والمعاني الزائدة، لكنها ترتبط بعنصري **الكثرة والتوسع**، وهما عنصران لم يشر إليهما أبو البركات الأنباري في تعليله أصالة (**الواو**) من بين حروف العطف، وهذان العنصران متحققان فيما وصفه النحاة بـ (**أم الباب**)، ومن أمثلة ذلك، ما ورد من أقوال العلماء التي تشير إلى كثرة استعمال العنصر الذي يُعدّ (**أصل الباب**) والتوسع في هذا الاستعمال، ونورد نماذج من أقوالهم الدالة على أن العنصر الذي يُعدّ (**أم الباب**) أو أصلاً في بابه يوصف بكثرة الاستعمال، والتوسع في هذا الاستعمال، وهو ما لم يشر إليه أبو البركات الأنباري، ونسوق نماذج من أقوال العلماء التي ربطت الأصالة بالكثرة والتوسع، كما يأتي:

– (كان) أم باب الأفعال الناقصة:

– قال ابن يعيش (ت/ ٦٤٣هـ) (٥٢): إنها أم الباب **وأكثر تصرفًا**" (٥٣)

– قال الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) (٥٤):"وإنما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها " (٥٥)

– وفي حاشية الخضري (ت: ١٣٤٥هـ) (٥٦): لأنها اختصت بأحكام، وتصرفات ميزتها عن باقي أخواتها (٥٧)

– (إنّ) أم باب الحروف المشبهة بالفعل:

– قال الزجاجي (ت: ٣٤٠ هـ) (٥٨): " واعلم أنه يدخل في خبر (أنّ) وحدها من بين سائر أخواتها (اللام) كقولك (إنّ زيدًا لقائم) (٥٩)

– قال ابن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ هـ) (٦٠): "ويمتنع أن تدخل اللام على شيء من أخوات (إنّ) ، لأنهنّ غيرن معنى الابتداء "(٦١)

– (إلا) أم باب أدوات الاستثناء

– قال سيبويه (ت: ١٨٠ هـ):" فحرف الاستثناء إلا، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير وسوى وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا "(٦٢)

– قال الإرْبِلي (ت: ٦٩٢هـ) (٦٣):" ولكونها من المحضة(٦٤)، ولزومها الحرفية، وُضعت للاستثناء، وهي أصل أدواته، لعموم استعمالها فيه"(٦٥)

– (مِن) أم باب حروف الجر:

– قال ابن يعيش (ت/ ٦٤٣هـ): "وهي حرية بالتقديم لكثرة دورها في الكلام، وسعة تصرفها ومعانيها "(٦٦)

– قال الإربلي(ت: ٦٩٢ هـ): "واختصت أيضًا بجر الظروف غير المتصرفة "(٦٧)

– (يا) أم باب حروف النداء

– قال ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ): "وهي أكثر حروف النداء استعمالاً"(٦٨)

– يقول الشيخ خالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) (٦٩): "وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لا يتوسعون في غيرها"(٧٠)

– وصف ابن حمدون (ت : ١٣١٦هـ) (٧١) **(الياء)** بـ: " أنها أم الباب ، وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لا يتوسعون في غيرها"(٧٢)

– (إنْ) أم باب أدوات الشرط

– قال الرضي الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ) "اعلم أن أم الكلمات الشرطية (إنْ) " (٧٣)

– قال ابن جني(ت: ٣٩٢ هـ): "وحرفه المستولي عليه (إنْ) وتُشبّه بها أسماء وحروف (٧٤)

– (الهمزة) أم باب أدوات الاستفهام

– قال الإربلي(ت: ٦٩٢ هـ): "لأصالتها وخفّتها، كثر استعمالها وتصرفها " (٧٥)

– قال ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ): "والألف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا اختصت بأحكام"(٧٦)

– (الباء) أم باب أدوات القسم

– قال المبرد (ت: ٢٨٦ هـ) " والباء هي الأصل "(٧٧)

- قال الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) "وبظهور الفعل معها ، كقولك (حلفت بالله) (٧٨)
- قال ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) : "والباء تدخل على كل مظهرًا كان أو مضمرًا (٧٩)

– (أنْ) أم باب الأدوات الناصبة للفعل

- قال ابن يعيش الصنعاني(**ت: ٦٨٠ هـ**): " (أنْ) وهي أم الباب وأصل النواصب" (٨٠)
- قال المبرد (**ت: ٢٨٦ هـ**) " فـ (أنْ) هي أمكن الحروف في نصب الأفعال (٨١)

وهكذا يتضح أن ما وُصف بـ (**أم الباب**) أو أصل في بابه، يختص بكثرة الاستعمال، و خصوصيته، والتوسع فيه، وهو ما تختص به (**الواو**) أيضًا؛ وقد أشار إلى خصوصية الواو في الاستعمال وأصالتها عددٌ من العلماء، نورد بعض أقوالهم، كما يأتي:

- **يقول سيبويه** في خصوصية (**الواو**) وكونها تقتضي تكرار العامل عند النفي في حال بناء الكلام على فعلين، لعدم حدوث التباس في المعنى، يقول: "وقد تقول مررت بزيدٍ وعمرٍو على أنّك مررت بهما مُرُورَيْن، وليس فى ذلك دليلٌ على المرور المبدوء به كأنّه يقول: ومررت أيضا بعمرٍو، فنفْيُ هذا: ما مررتُ بزيد وما مررتُ بعمرٍو" (٨٢) وذلك ليزول اللبس لأنه إذا لم يكرر العامل احتمل أنه لم يمر بهما ولا بواحد منهما ، واحتمل أن يريد أنه لم يمر بهما معًا، بل مرّ بأحدهما، فلما كان النفي من غير إعادة العامل مسببًا إلى ذلك لم يجز حذفه وَلم يكن بُد من إعادته (٨٣)
- **قال المالقي (ت: ٧٠٥ هـ)** (٨٤) " وهي أم حروف العطف لكثرة استعمالها، ودورها فيه" (٨٥)
- **قال الإربلي**(ت: ٦٩٢ هـ):" وهي أكثر مواقعها، وهي الأصل في باب العطف "(٨٦)
- **ذكر ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)** أن (**الواو**) تختص بـ :" اقترانها بـ (لا) إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو: (ما قام زيدٌ ولا عمرو) (٨٧)
- **قال ابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)** (٨٨): "وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِها في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة "(٨٩)

وهكذا يتضح أن عنصري **الكثرة والتوسع** متحققان في (**الواو**)، فهي أكثر حروف العطف استعمالاً، وفي كثير من المواضع يجوز لها ما لايجوز لسائر حروف العطف الأخرى، وهو الأمر الذي لم يشر إليه أبو البركات الأنباري في تعليل أصالتها عن سائر أخواتها من حروف العطف مكتفيًا بأنها ذات معنى مفرد، والحق أن دلالة المعنى المفرد وحدها ليست بدليل على

أصالة العنصر النحوي، فالناظر في غير ذلك من العناصر النحوية التي تمثل أصلاً في بابها، يرى أنها لا تحمل معنى مفردًا، وذلك من مثل (**كان**) التي تحمل معاني كثيرة متعددة، لكنها توصف بـ (**أم الباب**) لكثرة استعمالها والتوسع فيه.

٦. (**الحصر والإبطال**):

توسل أبو البركات الأنباري(**ت : ٥٧٧ هـ**) **بفكرة الحصر والإبطال**، وجعلها دليلاً لإثبات بعض الأحكام النحوية، ومن ذلك ما أورده لإثبات اسمية (**كيف**) عن طريق إبطال فعليتها، وإبطال حرفيتها . يقول: "لا تخلو كيف من أن تكون اسْمًا، أو فعلاً، أو حرفًا؛ **فبطل** أن يقال هي حرف؛ لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة، و"كيف" تفيد مع كلمة واحدة، ألا ترى أنك تقول: كيف زيد؟ فيكون كلامًا مفيدًا...، **وبطل** –أيضًا– أن يكون فعلاً؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون فعلاً ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا؛ **فبطل** أن يكون فعلاً ماضيًا؛ لأن أمثلة الفعل الماضي لا تخلو إما أن تكون على مثال فَعَلَ ك: "ضَرَبَ"، أو على فَعُلَ ك "مكث" أو على فَعِلَ ك "سَمِعَ" و"عَلِمَ" وكيف على وزن فَعْلَ؛ **فبطل** أن يكون فعلاً ماضيًا ؛ **وبطل** أن يكون فعلاً مضارعًا؛ لأن الفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع؛ وهي الهمزة، والنون، والتاء، والياء، و"كيف" ليس في أوّله إحدى الزوائد الأربع؛ **فبطل** أن يكون فعلاً مضارعًا، **وبطل** أن يكون أمرًا؛ لأنه يفيد الاستفهام؛ وفعل الأمر لا يفيد الاستفهام؛ **فبطل** أن يكون أمرًا. وإذا **بطل** أن يكون فعلاً ماضيًا، أو مضارعًا، أو أمرًا؛ **بطل** أن يكون فعلاً؛ والذي يدل –أيضًا– على أنه ليس بفعل أنه يدخل على الفعل في نحو قولك: كيف تفعل كذا؟ ولو كان فعلاً لما دخل على الفعل؛ لأن الفعل، لا يدخل على الفعل. وإذا **بطل** أن يكون فعلاً، أو حرفًا؛ **وجب** أن يكون اسْمًا "(٩٠)

ومن الملاحظ في العبارة السابقة أن أبا البركات الأنباري كرر الفعل (**بطل**) إحدى عشرة مرة، ليصل عن طريق هذا التكرار والإبطال إلى الحكم النحوي القاضي بوجوب اسمية (**كيف**) بقوله في نهاية العبارة (**وجب** أن يكون اسْمًا)، فعن طريق فكرة الإبطال المدعمة بفكرة الحصر، يمكن استنتاج فكرة الوجوب:

– **فكرة الحصر**: (حصر أنواع الكلم: اسم – أو فعل – أو حرف)

– **ثم فكرة إبطال الحرفية**

– **ثم فكرة إبطال الفعلية بأنواعها الثلاثة**

–**انتهاء بـ فكرة وجوب الاسمية**

ومن المعروف أن نوع الكلمة يُحدد عن طريق علامات ظاهرة أقرها النحاة؛ فمن علامات الاسم: الجر والتنوين والندا و(أل) التعريف، ومن علامات الفعل اتصاله بضمائر الرفع المتحركة، وتاء التأنيث، وياء المخاطبة، ونون التوكيد ودخول (لم) و(قد)، والسين وسوف، ومن علامات الحرف أنه دون علامة ظاهرة، أي أن علامته عدمية.

وهذه العلامات المذكورة هي علامات ظاهرة، أما في حال الحكم على نوع الكلمة بالنظر إلى اعتبار معنوي، وهو تحقق عنصر الإفادة، فإن الاسم دال على معنى في نفسه، وهو مستقل عن الفعل والحرف في تكوين تركيب مفيد، فيأتي ليُخبر عنه، أو يُخبر به، أما الفعل فيخبر به ولا يُخبر عنه، والحرف لا يسند إلى شيء، ولا يسند إليه شيء.

وقد توسل أبو البركات الأنباري بعنصر الإفادة، في الحكم باسمية (كيف) لأنها تركب مع كلمة أخرى، ويكون التركيب مفيدًا، والتركيب افتراضًا يكون تسعة أنواع. ورد في كتاب (**التحفة الشافية في شرح الكافية**) (**٩١**): " التركيب تسعة: الاسم مع مثله ومع قسيميه، والفعل مع مثله ومع قسيميه، والحرف مع مثله ومع قسيميه" (٩٢)

والذي يصح من هذه التسعة ثلاثة:

١- **الاسم مع الاسم**، لوجود المخبر عنه، والمخبر به؛ نحو (**زيد أخوك**)

٢- **والاسم مع الفعل**، لوجود المخبر عنه، والمخبر به؛ نحو (**زيد حضر**)

٣- **والفعل مع الاسم**، لوجود المخبر عنه وهو الاسم، والمخبر به وهو الفعل. (٩٣)

وقد توسل أبو البركات الأنباري لإثبات اسمية (**كيف**) وإبطال حرفيتها بعنصر الإفادة، وذلك بعد أن أبطل فعليتها، فالاسم يفيد مع كلمة واحدة، من مثل قولنا: **كيف زيد؟** فيكون كلامًا مفيدًا، لوجود المخبر به وعنه عن طريق التركيب (**الاسم مع الاسم**)، وفي حال افتراضنا حرفية (**كيف**)؛ فعندئذٍ يكون (**كيف زيد ؟**) حرفًا مع اسمٍ، وهو ما لا يتحقق فيه عنصر الإفادة، فالحرف لا يفيد بذاته، وكذلك لايفيد بمجاورته كلمة واحدة، لذلك وجب أن تكون (**كيف**) اسمًا لتحقق عنصر الإفادة بمجاورتها كلمة واحدة، كما في قولنا (**كيف زيد ؟**).

٧. انتفاء إضافة الشيء إلى نفسه:

توسل أبو البركات الأنباري بالفكرة القاضية بأن الشيء لا يُضاف إلى نفسه، ومن ذلك ما أورده في الرد على السؤال: **هل الإعراب والبناء الحركات أو غيرها؟** يقول: " فإن قيل: هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات، أو عن غيرها ؟ قيل: الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه

الحركات... والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء؛ فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء، ول**و كانت الحركات أنفسها هي الإعراب، أو البناء؛ لما جاز أن تضاف إليه؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه، لا تجوز، ألا ترى أنك لو قلت: حركات الحركات لم يجز غيرها؛** فاعرفه تُصِب، إن شاء الله تعالى." (٩٤)

والحق أن فكرة (**إضافة الشيء إلى نفسه**) هي فكرة خلافية جدلية بين البصريين والكوفيين منثورةً في ثنايا كتب العلماء، حيث يرى البصريون عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه، لأن الإضافة تعني التعريف أو التخصيص، والشيء المضاف لنفسه لا يعرّف نفسه، ولا يخصّصها، ولذلك فقد منعوا أيضًا إضافة الشيء لمرادفه، والصفة إلى موصوفها، والموصوف إلى صفته، وغير ذلك، لأن الشيء ومرادفه، والشيء وصفته من قبيل إضافة الشيء لنفسه، وقد أخذ أبو البركات الأنباري(**ت: ٥٧٧ هـ**) برأي البصريين في معظم المسائل الخلافية التي تناولها، ومنها هذه المسألة مخالفًا رأي الكوفيين الذين يرون بإضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظا المتضايفين، خصوصًا أن الاستعمال يؤيده، وهو مذكور في القرآن، من مثل قوله – تعالى – :" **إن هذا لهو لهو حق اليقين**" (**الواقعة: ٩٥**)، وقوله:" **وإنه لحقّ اليقين**" (**الحاقة: ٥١**)، و قوله: "**ونحن أقرب إليه من حبل الوريد**" (**ق:١٦**)، وما ورد في الحديث الشريف عن أبي هريرة : (**يا نساء المسلمات لا تحقرنّ جارة لجارتها ولو فرسن شاة**) (٩٥) ، ومن الشعر ما ورد عن امرئ القيس :

كِبِكْرِ المُقاناةِ البَياضِ بصُفْرَةٍ * غَذاها نَميرُ الماءِ غَيرُ المُحَلَّلِ** (٩٦)

وقد تأوله البصريون فقدروا (**حق الأمر اليقين**) و(**حبل عرق الوريد**)، و(**يا نساء الأنفس المسلمات**)، و(**كبكر الصّدفَة المقاناة**) وكذلك جميع ما ورد من استعمالات لغوية تخص هذه المسألة تأولها البصريون (٩٧)

وبالنظر إلى الاستعمال نرى أن العرب تضيف الاسم إلى اللقب فتقول: (**سعيد كرز**) و (**خالد رأس**) (٩٨) وقد ذكر سيبويه في باب الألقاب: "إذا لقبت مفردًا بمفرد أضفته إلى الألقاب" (٩٩) ومنه (**ثابتُ قُطْنَةَ**) (١٠٠) فالأسماء المعارف تضاف إلى ألقابها، وتكون الألقاب معارف، وتتعرف بها الأسماء كما قيل **قيس قفة، وزيد بطة ، وسعيد كرز** (**١٠١**) وكذلك الأمر في إضافة المنعوت إلى نعته كقولهم: "**صلاة الأولى**" تذهب الخمول. كان الخلفاء السابقون يقصدون "**مسجد الجامع**"؛ ليذيعوا على الناس ما يريدون إذاعته. إني أحرص على

"**ديانة القيِّمة**"؛ لأسعد. والأصل: الصلاة الأولى، أو: صلاة الساعة الأولى. المسجد الجامع أو: مسجد الوقت الجامع، الديانة القيِّمة، أو ديانة الملة القيِّمة، وكذلك إضافة النعت إلى المنعوت: كقوله تعالي: **{إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ}(الواقعة: ٩٥)**. وقوله تعالى: **{وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ} (الحاقة: ٥١)**، والأصل في الآيتين: اليقين الحق، فتقدمت الصفة على الموصوف، وصارت مضافًا، وصار الموصوف مضافًا إليه مجرورًا (١٠٢)

والحق أن فكرة إضافة الشيء إلى نفسه، أو إلى صفته، أو إلى موصوفه، أو إضافة الاسم إلى اللقب، كلها استعمالات واردة، ولذلك يتعين حمل الألفاظ على حقيقتها دون تعسفٍ في التأويل، خصوصًا إذا كان الكلامُ مستقيمًا فلا داعي للتقدير فيه.

٨. إعطاء الشيء ما يناسبه:

توسل أبو البركات الأنباري بالفكرة التي تشير إلى إعطاء العنصر النحوي ما يناسبه، ومن ذلك ما ذكره في إعمال حروف الجرَّ . يقول :" إنما عملت الجرَّ؛ لأنها تقع وسطًا بين الاسم والفعل، والجرّ وقع وسطًا بين الرفع والنصب، **فأُعْطِي الأوسطُ الأوسطَ" (١٠٣)**

ومنه أيضًا ما ذكره في علة اختصاص التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو. يقول: "فإن قيل: فَلِمَ خصوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما في الجر والنصب؟ قيل: إنما خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو؛ **لأن التثنية أكثر من الجمع**؛ لأنها تدخل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر، والجمع أقل؛ **جعلوا الأخف، وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل؛ ليعادلوا بين التثنية والجمع**؛ وإنما أشركوا بينهما في النصب والجر؛ لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس إلا ثلاثة أحرف، فوقعت الشركة ضرورة " **(١٠٤)**

وتأتي هذه الفكرة أيضًا عند أبي البركات الأنباري موصولةً بعدد من الأفكار التي شاعت في كتابه (**أسرار العربية**) من مثل: (**القوة والضعف**)، (**والكثرة والقلة**)، و(**الثقل والخفة**)، و(**التأثير والتأثر**)، وهي أفكار تتردد في ثنايا كتابه، ومن ذلك ما أورده في الرد على السؤال:**لم كان إعراب الفاعل الرفع؟** يقول: "فإن قيل: **فَلِمَ كان إعرابه الرفع؟** قيل: فرقًا بينه وبين المفعول، فإن قيل: **فهلا عكسوا، وكان الفرق واقعًا؟** قيل: لخمسة أوجه: **الوجه الأول**: وهو أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة... فإذا ثبت

هذا، وأن الفاعل أقل من المفعول، **فالرّفع أثقل، والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف**؛ ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موزاية لكثرة المفعول...**والوجه الثالث**: أن الفاعل أقوى من المفعول؛ **فأُعطي الفاعل الذي هو الأقوى، الأقوى وهو الرّفع، وأُعطي المفعول الذي هو الأضعفُ، الأضعفَ وهو النصب**... **والوجه الرابع**: أن الفاعل أول، والرفع أول، والمفعول آخر، والنصب آخر؛ **فأعطي الأوّلُ الأوّلَ، والآخرُ الآخرَ** "(١٠٥)

وهكذا يعتمد أبو البركات الأنباري على فكرة المناسبة في ثلاثة أوجه اختارها من بين خمسة، ليجيب عن علة رفع الفاعل، ونوضح ذلك كما يأتي عن طريق الجدول الآتي:

م	الفاعل	المفعول	العلة
١	الأقل في الاستعمال يناسبه الأثقل	الأكثر في الاستعمال يناسبه الأخف	**المناسبة والتوازن**
٢	الأقوى يناسبه الأقوى وهو الرفع	الأضعف يناسبه الأضعف وهو النصب	**المناسبة**
٢	الأول يناسبه الرفع ، وهو أول	الآخر يناسبه النصب ، وهو آخر	**المناسبة**

فالفاعل أوّلٌ قويٌّ قليل يناسبه الثقيل، وهو الرفع، والمفعول آخِر ضعيفٌ كثير يناسبه الخفيف، وهو النصب، ومسألة المناسبة في هذا الموضع، وهو مسوغ الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، قد تناولها عدد من العلماء، نذكر بعضًا منهم، كما يأتي:

– أشار **المبرد (ت: ٢٨٦ هـ)** إلى قوة الفاعل، وضعف المفعول على نحو غير مباشر، وذلك لأن الفاعل مع الفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة، ولذلك استحق الرفع، وهو أقوى الحركات. يقول المبرد: "وإنَّما كَان الفاعل رفعا لأنّه هو، والْفعل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السكوت، وتجب بهَا الفائدة للمخاطب فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قوْلك القائم زيد، والمفعول به نصب إِذا ذكرت من فعَل به وذلك لأنّه تعدّى إليه فعل الفاعل وإِنَّما كَان الفاعل رفعا و المفعول به نصبا ليُعْرَف الْفاعل من المفعول به مع العلة التي ذكرت لك" (١٠٦)

- **نقل ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ)** عن الزجاج (ت: ٣١١ هـ) (١٠٧) كلامًا شبيهًا بما قاله أبو البركات الأنباري دالاً على المناسبة يقول: "قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون" (١٠٨)

- **أشار عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧٤ هـ)** (١٠٩) إلى مناسبة الرفع للفاعل، ومناسبة النصب للمفعول، ومناسبة الجر للمضاف إليه. يقول: "اعلم أن الفاعل رفع، والمفعول نصب والمضاف إليه جر، وإنما خُصَّ الفاعل بالرفع دون النصب، لأجل أن الرفع أثقل من النصب، والفاعل أقل من المفعول. ألا ترى أن فعلاً واحدًا يكن له عدة مفعولات، ولا يكون له إلا فاعل واحد "(١١٠)

- **فصّل الفخر الرازي (ت: ٦٠٦ هـ)** (١١١) علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، باعتبار التأثير، والتأثر، والكثرة والقلة، والقوة والضعف، وذكر لذلك ثلاثة وجوه . يقول: "السبب في كون الفاعل مرفوعًا، والمفعول منصوبًا والمضاف إليه مجرورا، وجوه: **الأول**: أن الفاعل واحد، والمفعول أشياء كثيرة، لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد، وإلى مفعولين، وإلى ثلاثة، ثم يتعدى أيضًا إلى المفعول له، وإلى الظرفين، وإلى المصدر والحال، فلما كثرت المفاعيل اختير لها أخف الحركات وهو النصب، ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع، حتى تقع الزيادة في العدد مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال. **الثاني**: أن مراتب الموجودات ثلاثة: مؤثر لا يتأثر وهو الأقوى، وهو درجة الفاعل ومتأثر لا يؤثر، وهو الأضعف، وهو درجة المفعول، وثالث يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط، وهو درجة المضاف إليه، والحركات أيضًا ثلاثة: أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة، فألحقوا كل نوع بشبيهه، فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام، والفتح الذي هو أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام والجر الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام.

الثالث: الفاعل مقدم على المفعول: لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، وقد يستغني عن المفعول، فالتلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية، فلا جرم أعطوه أثقل الحركات عند قوة النفس، وجعلوا أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك"(١١٢)

- يقول **العكبري (ت: ٦١٦ هـ)** (١١٣): "الفاعل أقل من المفعول، والضم أثقل من الفتح، فجعل الأثقل للأقل، والأخف للأكثرتعديلاً ...، والثالث: أن الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازمًا لا يسوغ حذفه، والضمة أقوى الحركات فجعل له ما يناسبه. والرابع أن الفاعل قبل المفعول لفظًا ومعنى" (١١٤)

- ذكر **السكاكي (ت: ٦٢٦ هـ)** (١١٥) في (**مفتاح العلوم**) مسألة المناسبة أثناء حديثه عن الحركات التي استحقها كلٌّ من: الفاعل، والمفعول به، والمضاف إليه. يقول: "لما أن الفعل المتقدم في الاعتبار حيث لم يقم وحده في باب الخبر بالفائدة، واستتبع فاعله ومفعوله، إذ هما أقرب شيئين إليه، **تقدم الفاعل والمفعول والمضاف إليه في الاعتبار**، وحيث **كان الفاعل في الاعتبار أقوى** لامتناع الفائدة بدونه ، والمفعول أضعف لكونه بخلافه، والمضاف إليه بين بين، لشموله إياهما، وشهد الحس للضم بكونه أقوى الحركات، وللفتح بكونه أضعفها، وللكسر بكونه بين بين، جعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه **اعتبارا للتناسب** " (١١٦)

وهكذا نرى أن فكرة المناسبة التي تسوّغ لـ (**رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه**) هي فكرة مستعملة عند العلماء الذين تقدموا على أبي **البركات الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)**، من أمثال المبرد (**ت: ٢٨٦ هـ**) وأبي **اسحاق الزجاج (ت: ٣١١ هـ)**، وأبي **الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)**، وعبد **القاهر الجرجاني (ت: ٤٧٤ هـ)**، وتناقلها العلماء من بعده، ومنهم علماء القرن السابع الهجري الذين تأخروا عنه من أمثال : **الفخر الرازي (ت : ٦٠٦ هـ) و أبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) ، والسكاكي (ت : ٦٢٦ هـ)** .

٩. رد السؤال المنقلب:

توسل أبو البركات الأنباري بعلة الفرق ، وهذه العلة تقويها الفكرة القاضية بـ (**رد السؤال المنقلب**) في عدد من مواضع كتابه (**أسرار العربية**)، ومنها توسله بعلة الفرق ، في تعليل دخول التنوين على الاسم فرقًا بين الاسم والفعل، أو فرقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف. (١١٧)ومنه أيضًا ما أورده في تعليل دخول الهاء على العدد المذكّر نحو: "**خمسة رجال**" وعدم دخولها في المؤنث؛ نحو: "**خمس نسوة**" يقول: "إن قال قائل: لِمَ أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في

المذكر؛ نحو: "**خمسة رجال**" ولم تدخل في المؤنث؛ نحو: "خمس نسوة"؟ قيل: إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما (١١٨)، فالسؤال في هذا الموضع عند أبي البركات الأنباري لا يلزم، لأن العلة ليست إلا علة فرق.

ويتضح ذلك أيضًا فيما أورده من اختيار الرفع للفاعل، والنصب للمفعول. يقول :"**هذا السؤال، لا يلزم**؛ لأنه لم يكن الغرض إلا **مجرد الفرق**، وقد حصل، وبان أن هذا السؤال لا يلزم: لأنَّا لو عكسنا على ما أورده السائل، فنصبنا على الفاعل، ورفعنا المفعول؛ لقال الآخر: فهلا عكستم؟ **فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال، والسؤال متى انقلب، كان مردودًا** ؟ وهذا الوجه ينبغي أن يكون مُقدَّمًا من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد، وإنما أخرناه؛ لأنه بعيد من التحقيق" (١١٩)

والحق أن التعويل على علة الفرق، ورد السؤال المعكوس حاصلٌ في عدد من المسائل النحوية، التي تناولها العلماء، ومنها تجرد خبر أفعال الشروع مثل: كاد، وأنشأ من (أن)، وكثرة لحاقها خبر أفعال الرجاء كعسى وأوشك؛ لأن الشروع لا يجامع الاستقبال الذي تدل عليه أن؛ لما بينهما من المنافاة؛ إذ الشروع حاليٌّ لا يجامع الاستقبال، ولا كذلك الرجاء، ومنها فتح نون الجمع وكسر نون المثنى للفرق بينهما كذلك. (١٢٠)

والحق أن علة الفرق عند أبي البركات الأنباري تأتي في كتابه (**أسرار العربية**) علةً مُكمِّلةً؛ إذ إنه يتوسل بعدد من العلل غيرها لإثبات الحكم النحوي، ثم تأتي علة الفرق مكملة للعلل قبلها، فلم تأتي هذه العلة وحدها لإثبات حكم نحوي، وقد جاء الاستدلال العقلي القاضي بـ (**رد السؤال المنقلب**) لتقويَّ علة الفرق، والرد: يعني صرف الشيء، والمردود خلاف المقبول (١٢١) وقول أبي البركات الأنباري (**هذا السؤال، لا يلزم**)؛ أي أنه مرفوض غير مقبول، لأن العلة هي علةُ فرق، وقد حصل الفرق بين الفاعل والمفعول، فلا يجوز أن يأتي السؤال معكوسًا، لأن ذلك سيؤدي إلى انقلاب السؤال، والسؤال متى انقلب كان مردودًا.

١٠. العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء:

توسل أبو البركات الأنباري (**ت: ٥٧٧ هـ**) **بالفكرة القاضية بأن: (العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء)**، ومن ذلك ما ذكره في تعليله مسألة التعري من العامل، وجعلها عاملاً. يقول: "**فَلِمَ جعلتم التعري عاملاً، وهو عبارة عن عدم العوامل؟** قيل: لأن العوامل اللفظية، ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات فإذا ثبت أن العوامل في محل

الإجماع إنما هي أمارات وعلامات؛ **فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء**، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر؛ لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، **فيكون عدم الصَّبغ في أحدهما كصبغ الآخر**؛ فتَبَيَّنَ ، بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا ؛ جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً. (١٢٢)

وهذه الفكرة وردت عند ابنُ جني (**ت: ٣٩٢ هـ**) الذي بيّن أن العوامل ليست إلا علامات، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. (١٢٣) وهي الفكرة نفسها التي تابعه فيها رضي الدين الاستراباذي (**ت: ٦٨٦ هـ**) الذي ذكر أن العامل النحوي ليس مؤثرًا في الحقيقة، بل هو علامة وآلة، وأن المتكلم هو الذي يوجد المعاني النحوية (١٢٤) وهذا الرأي هو رأي جمهور النحويين، غير أن بعض العلماء رفضوا نظرية العامل، من مثل ابن مضاء القرطبي (**ت: ٥٩٢ هـ**)(١٢٥) في كتابه (**الرد على النحاة**)(١٢٦) وقد رفض ابن يعيش(**ت /٦٤٣ هـ**) فكرة أن العامل هو التعري، ووصفها بالفساد؛ لأنه ليس الغرض من قولهم أن التعري عامل أنه معرِّف للعامل، إذ لو زعم أنه معرِّف لكان اعترافًا بأن العامل غير التعري(١٢٧)

وليس ما يعنينا الخوض في آراء الرافضين لنظرية العامل، أو الرافضين فكرةَ عدِّ التعري عاملاً، فمن المعروف أن فكرة العامل هي الفكرة الأقوى التي ينبني عليها النحو العربي، والحق أن فكرة (**العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء**) هي فكرة يستسيغها العقل؛ إذ إنّ عدمَ الوجودِعلامةٌ، كما أنّ الوجودَ علامةٌ، والتعري من العوامل اللفظية مؤثرٌ كوجودها.

١١. نفي النفي إثبات:

توسل أبو البركات الأنباري بالفكرة القاضية بأن: (**نفي النفي إثبات**)، ومن ذلك ما ذكره في تعليل مسألة (**جواز تقديم خبر ما زال عليها عند بعضهم**). يقول: "وقد ذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز تقديم خبر "**ما زال**" عليها؛ وذلك لأن (**ما**) **للنفي، و (زال) فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا**، وإذا صار إيجابًا صار قولك: "**ما زال زيدٌ قائمًا**" بمنزلة: "**كان زيد قائمًا**" وكما يجوز أن تقول: "**قائمًا كان زيد**" فكذلك يجوز أن تقول: "**قائمًا ما زال زيد**". (١٢٨)

ونشتم من كلام أبي البركات الأنباري السابق أنه يشبه (**ما زال**) بـ (**كان**) ؛ فـ (**ما**) نفي، و(**زال**) نفي، ونفي النفي إثباتٌ وإيجاب، فكأن (**ما زال**) بمنزلة (**كان**) الدالة على الإيجاب والإثبات، ولما جاز أن يتقدم خبر (**كان**) عليها ؛ كذلك جاز تقديم (**ما زال**) **عليها**.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن لكل لغة منطقها الخاص الذي يراعيه المتكلم في ضوء المنطق اللغوي والاستعمال اللغوي، وفي ضوء العوامل النفسية بين المتكلم والسامع الخاص، فالتعويل على تكرار النفي لايؤدي أحيانًا إلى نفي النفي، بل إلى تأكيده ، فقد يكون نفي النفي من الناحية اللغوية تأكيدًا للنفي، فاللغة حين تكرر الأداة في موضع ما من الجملة إنما تهدف بهذا إلى توكيد فكرة النفي، لا إلى الإثبات (١٢٩)

والحق أن فكرة تكرار أداة النفي تسير في جانب منها نحو توكيد النفي، وخصوصًا عند تكرار الحرف (**لا**)

كما في قولنا (**لا لا أذهب**) فهو ليس نفيًا للنفي ، بل هو تأكيد للنفي، وهو يعني تأكيد قولنا (**لا أذهب**) (١٣٠)

وتتجلى فكرة (**تأكيد النفي**) القائمة على تكرار الحرف (**لا**) في قول جميل بثينة (**ت: ٨٢ هـ**) (**١٣١**):

لا لا أبوحُ بِحُبِّ بُثنةَ إنّها أَخَذَتْ عليَّ مواثقًا وعُهودًا(١٣٢)

غير أن فكرة (**نفي النفي إثبات**) تتحقق أيضًا، وذلك في حال تكرار (**ما**) **النافية، التي** يُفهم من تكرارها نقض النفي أو نفي النفي؛ كما في قولنا (**ما ما محمد قائم**) فهو نقض للنفي، أو نفي للنفي (١٣٣) فـ (**ما**) بخاصة عند تشبيهها بـ (**ليس**) **لا يجوز تكرارها**، وفي حال تكرارها يبطل عملها، نحو (**ما ما زيدٌ قائم**) فالأولى نافية، والثانية نفت النفي فبقي إثباتًا، فلا يجوز نصب (**قائم**) (١٣٤)

إذن الاستدلال العقلي المنطقي (**نفي النفي إثبات**) متحققٌ أيضًا في ضوء المنطق اللغوي والاستعمال اللغوي، فهناك استعمالات لغوية يُفهم منها نقض النفي أو نفي النفي؛ وهي الحاصلة بتكرار (**ما**)،كما في قولنا (**ما ما محمد قائم**) فهو نقض للنفي، أو نفي للنفي، وهو يعني (**محمد قائم**).

١٢. حمل الشيء على ضده ونقيضه:

توسل أبو البركات الأنباري بالفكرة القاضية بـ: (**حمل الشيء على ضده**)، أثناء حديثه عن علة بناء (**كم**) . يقول: "إن قال قائل: لم بُنيت "كم" على السكون؟ قيل: إنما بُنيت؛ لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية ، أو خبرية، فإن كانت استفهامية، فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة "**رُبَّ**" لأنَّ "**رُبَّ**" للتقليل، و"كم" للتكثير، **وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره**، فبنيت (**كم**) حملاً على "**رُبَّ**"(١٣٥)

وقد يبدو أن فكرة الحمل على الضد، أو النقيض فكرة جدلية تتسم ببعض الغرابة، فالحمل على الشبيه أمر حاصل بلا مرية، أما الحمل على النقيض ففيه نوع من الغرابة، غير أننا إذا قلبنا النظر في هذه المسألة وجدنا أن استدعاء النقيض أمرٌ متجذرٌ في الذهن، ومتأصل في علوم العربية، وما وجود بعض المصطلحات في البلاغة العربية من مثل: التضاد، والطباق، وهي التي تحمل معنى المخالفة والضدية إلا دليلاً على تجذر فكرة استدعاء النقيض أو الضد؛ وقد عقد ابن جني (**ت: ٣٩٢ هـ**) بابًا (**في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه**) (١٣٦)، وقال ابن اياز (**ت: ٦٨١ هـ**) (**١٣٧**) ربما جمعوا بين النقيض مشاكلاً للنقيض لأن كل واحد منهما ينافي الآخر، ولأن الذهن يتنبه لهما معًا بذكر أحدهما "(١٣٨) وقال ابن الناظم (**ت: ٦٨٦ هـ**) (١٣٩): "والشيء قد يُحمل على ضده كما يحمل على نظيره" (١٤٠) وقال أبو البقاء الكفويّ (**ت: ١٠٩٤هـ**): " فإن من دأبهم حمل النقيض على النقيض"(١٤١)

وفكرة الضد، أو النقيض فكرة منطقية فلسفية، تأثر بها النحاة المتأخرون من قريب أو بعيد، ومن بينهم أبو البركات الأنباري، غير أنهم لم يفرقوا بين الضدين، أو النقيضين؛ فقد نظروا إليهما بوصفهما دالين على المخالفة، ولذلك نراهم يستعملون الضد، والنقيض بمعنى واحد، والحق أن بينهما اختلاف؛ فالعنصران إذا تدافعا، بحيث يتحقق أحدهما، وينتفي الآخر فهما متناقضان (١٤٢) والعنصران إذا تعاقبا على موضع وقد استحال اجتماعهما فهما ضدان، وقد عبروا عن ذلك بقولهم: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان(١٤٣)

١٣. استحالة اجتماع النقيضين:

تأثر النحاة المتقدمون بمنطق الفقه الإسلامي، وطبقوه على علوم العربية وهو نابع من منطق العقيدة الإسلامية، من حيث العناية بالسند ورجاله، وتجريحهم وتعديلهم، وطرق تحمل اللغة، ثم احتذوا في عصور متأخرة بالمتكلمين بالفلسفة والتعليل (١٤٤) ومن بين هؤلاء أبو

البركات الأنباري (**ت: ٥٧٧ هـ**) الذي توسل بالفكرة المنطقية القاضية بـ: (**استحالة اجتماع النقيضين**)، ومن ذلك ما ذكره في علة حذف التنوين من المضاف. يقول: "**أمَّا حذف التنوين؛ فلأنه يدلُ على الانفصال، والإضافة تدلُ على الاتصال، فلم يجمعوا بينهما**، ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه، والإضافة تدل على الاتصال، **وكون الشيء مُتصلاً منفصلاً في حالة واحدة محال**" (١٤٥)

فالتنوين دال على انفصال اللفظة وتمامها، والإضافة دالة على اتصال اللفظة بالمضاف إليه، فكأنهما لفظة واحدة؛ ولذلك يستحيل الجمع بين مسوغ الانفصال، ومسوغ الاتصال معًا في لفظة واحدة.

ومنه أيضًا ما ذكره أبو البركات الأنباري في تعليله **استحالة وصف النكرة بالمعرفة أو العكس**. يقول: "لأنَّ المعرفة ما خصَّ الواحد من جنسه ، والنكرة ما كان شائعًا في جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف، **ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعًا مخصوصًا** (١٤٦)

فالنكرة شيوع وعموم، والمعرفة خصوص، فلا يُفترض أن يصف أحدهما الآخر؛ فهو افتراض مستحيل، لأنهما في المعنى شيء واحد، ولا يفترض أن يكون الشيء الواحد حاملاً دلالة العموم، ودلالة الخصوص معًا في آن واحد.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن التناقض لدى المناطقة له **وجهان: الأول**: أن اللفظين المتناقضين لا يصدقان معًا في آن واحد على شيء واحد، **والثاني**: أن الشيء لا يخلو من أن يتصف بواحد منهما (١٤٧) ويبين الدكتور إبراهيم أنيس أن منطق اللغة يختلف عن قواعد المناطقة، لأن المتكلم والسامع يستلهمان من الخيال نصيبًا غير قليل لفهم العبارات وإدراكها، فالمرء وإن لم يستسغ القول بعقله فقد يستسيغه بخياله، ويستعين بذلك الخيال على إدراك أنّ فلانًا من الناس قد يجمع بين صفتين متضادتين كالغنى والفقر، ثم لا يزال به الخيال حتى يقتنع بمثل هذه الفكرة، ويطمئن إليها... ولذا لم يجد اللغويون عنتًا في فهم الآية الكريمة:"**هَوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** " (**الحديد / ٣**) وفسروها في سهولة ويسر ؛ فالله – تعالى – يوصف بالظاهر لأن آثاره بادية للعيان ، ويوصف بالباطن لأنه سبحانه لا تدركه الأبصار .(١٤٨)

فهناك فروق بين منطق اللغة، وقواعد المناطقة ، ولكل لغة نظامها الخاص، يختلف عن المنطق العقلي والفلسفي، فاللغة نتاج أفراد الجماعة اللغوية جميعًا على اختلاف تكوينهم،

ومقتضى أحوالهم، وأفراد الجماعة اللغوية ليسوا أجيالاً من الفلاسفة متشربين بمنطق أرسطو(١٤٩)

والحقّ أن اللغة منطق، ونحن لا نؤمن بالتطابق بين منطق اللغة، وقواعد المناطقة تمام المطابقة، لكننا نؤمن بأن المنْطِقَيْنِ بينهما نقاط من التلاقي، ومناطق اهتمام مشترك، وليس أدل على ذلك من أن علماء العربية قد احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله، وتجريحهم وتعديلهم، وطرق تحمل اللغة... ثم احتذوا بعد ذلك بالمتكلمين بالفلسفة والتعليل (١٥٠) وقد أُعجبت طائفة من العلماء بداية من القرن الرابع الهجري بعلوم اليونان، ووُجدت طائفة أخرى ترى الاقتصاد في ذلك، وكان بينهما مناظرات ومساجلات، انتصر فيها أصحاب الاعتدال في غالب الأحيان(١٥١)

ولقد كانت رسالة أبي حيان التوحيدي (**ما بين المنطق والنحو من المناسبة**) نوعًا من المصالحة بين المناطقة والنحاة، فالنحو يساعد المنطق، كما يعين المنطق النحو، وإذا اجتمع المنطق العقلي والمنطق الحسي فهو الغاية والكمال؛ إذ إن النحو منطق عربي، والمنطق نحو عقلي، وجلّ نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض، وجلّ نظر النحوي في الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر(١٥٢)

وقد بيّن أبو حيان التوحيدي (ت: ٤١٤ هـ) (١٥٣) في المقابسة الخامسة والخمسين من كتابه (**المقابسات**) أنه لا ينبغي تفضيل المنطق على النحو، أو وضع واحد منهما في مرتبة أو مقام أشرف من المقام الذي للعلم الآخر، فإذا كان المنطق راجع إلى الروية، والنحو راجع إلى البديهة، فإن الروية والبديهة كلاهما قوتان على غاية من الشرف؛ فالروية والبديهة تجريان من الإنسان مجرى منامه ويقظته، وحلمه وانتباهه، وغيبته وشهوده، وانبساطه وانقباضه، ولابد من هاتين الحالتين، ومن ضعف فيهما فاته الحظ المطلوب في الحياة والثمرة الحلوة من السعي(١٥٤)

إذن هناك نقاط تلاق واضحة بين المنطق والنحو، والاستدلال العقلي الذي تمثله قاعدة (**استحالة اجتماع النقيضين**) يشير إلى نوع من هذا التلاقي بين المنطق والنحو، مؤكدًا على عدم اجتماع النقيضين في المحل والزمان ؛ فالنقيضان لا يجتمعان في المحل نفسه، والزمان نفسه.

وبالعودة إلى ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من أمثلة كجواز وصف فلانٍ بالغنى والفقر معًا، أو ما ذكره من تفسير اللغويين لصفات الله – تعالى – من مثل (**الظَّاهر والباطن**) فقد

جاء قوله دون تحقق شرط الاجتماع في المكان الواحد، وفي الزمان الواحد؛ ومن ثم في النظرة إلى اللفظتين من زاوية واحدة؛ ولذلك فوصْفُ الله – تعالى – **بالظاهر والباطن** لا تناقض فيه، لأن النظرة إلى اللفظتين لم تكن من طريق واحدة؛ فهو – تعالى – الظاهر باعتبار النظر إلى آثاره، وهو الباطن باعتبار النظر إلى مخلوقاته، والاتجهان مختلفان، وهكذا الأمر نفسه إذا نظرنا إلى فلانٍ من الناس، فوصفناه بالغني والفقر، مع اختلاف زاوية الرؤية، فكأننا أمام شخصين لا شخص واحد ؛ وهو الأمر الذي ينتفي معه التناقض.

١٤. إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير، لا تأثير له

توسل أبو البركات الأنباري بالاستدلال العقلي القاضي بأن: (**إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير، لا تأثير له**)، ومن ذلك ما ذكره في مسألة (**العامل في المفعول**) يقول: "فإن قيل؟ فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك فذهب أكثرهم إلى أن **العامل في المفعول هو الفعل فقط**، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل معًا ؛ **والقول الصحيح هو الأول**، وهذا القول ليس بصحيح٤، وذلك؛ لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية؛ **والأصل في الاسم ألا يعمل**، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا، وأجمعنا على أن **الفعل له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير له في العمل، إلى ما له تأثير، لا تأثير له**، فدل على أن العامل هو الفعل فقط "(١٥٥)

فالعامل في المفعول هو الفعل وحده، وليس الفعل والفاعل معًا، فلا يصح أن يكون الفاعل عاملاً في المفعول، لأن الفاعل اسمٌ، والأصل في الاسم ألا يعمل، فلا داعي أن يُضاف الفاعل مع الفعل؛ فيكون العامل في المفعول الفعل والفاعل معًا، لأن الفاعل لا تأثير له، وإضافة ما لا تأثير له في العمل (الفاعل)، إلى ما له تأثير (الفعل)، لا تأثير له.

وبالطريقة نفسها يعالج مسألة (**العامل في خبر المبتدأ**) حيث رأى أن العامل في خبر المبتدأ هو الابتداء وحده مخالفًا رأي سيبويه الذي رأى أن العامل في الخبر، هو الابتداء والمبتدأ جميعًا. يقول: "فإن قيل: فما العامل في خبر المبتدأ؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك... والذي اختاره أن **العامل في الحقيقة ، هو الابتداء وحده دون المبتدأ**، وذلك؛ لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل، **فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير، لا تأثير له**، والتحقيق فيه أن تقول: إن الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ مشارك له في العمل"(١٥٦)

فالعامل في خبر المبتدأ هو الابتداء وحده ، وليس الابتداء والمبتدأ معًا، فلا يصح أن يكون المبتدأ عاملاً في الخبر، لأن المبتدأ اسمٌ، والأصل في الاسم ألا يعمل، فلا داعي أن يُضاف المبتدأ مع الابتداء؛ فيكون العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ معًا، لأن المبتدأ لا تأثير له، و إضافة ما لا تأثير له في العمل (**المبتدأ**)، إلى ما له تأثير (**الابتداء**)، لا تأثير له.

وبالطريقة نفسها أيضًا يعالج مسألة (**العامل في جواب الشرط**) التي أورد فيها خمسة آراء يقول: "فإن قيل: فما العاملُ في جواب الشرط؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب بعض النحاة إلى أنَّ العامل فيه **حرف الشرط**، كما يعمل في فعل الشرط؛ وذهب بعضهم إلى أن **حرف الشرط، وفعل الشَّرط** يعملان فيه؛ وذهب آخرون إلى أنَّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، **وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط**؛ وذهب أبو عثمان المازني، إلى أنه **مبني على الوقف**... وذهب الكوفيون إلى أنه **مجزوم على الجوار**؛ لأنَّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، فكان محمولاً عليه في الجزم، والحمل على الجوار كثيرٌ في كلامهم، فأما من قال أن حرف الشرط يعمل فيهما وحده، فاعتُرض عليه بأن حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها، وأمَّا قول من قال: إنَّ حرف الشرط، وفعل الشرط يعملان في الجواب، فلا يخلو عن ضعف، وذلك **لأنَّ الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل**، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل، وحرف الشرط له تأثير، **فإضافة ما لا تأثير له ، إلى ما له تأثير، لا تأثير له**... والصحيح عندي: أن يكون **العامل هو حرف الشرط**، بتوسط فعل الشرط؛ لا أنَّه عامل معه لما بيّنّا" (١٥٧)

فأبو البركات الأنباري بعد أن بيّن ضعف الآراء، **ذكر أن مذهبه في العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط بتوسط فعل الشرط، وهو شبيه بما رآه في مسألة العامل في خبر المبتدأ، وهو الابتداء بتوسط المبتدأ.**

وذلك أنه لا يجوز عنده أن يعمل فعل الشرط في الجواب، لأنَّ الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل، وبناء على ذلك؛ فإن العامل في الجواب هو حرف الشرط، أما فعل الشرط فلا يضاف إلى حرف الشرط، لأن فعل الشرط لا تأثير له، وإنما التأثير لحرف الشرط وحده، **وإضافة ما لا تأثير له (فعل الشرط)، إلى ما له تأثير (حرف الشرط)، لا تأثير له.**

المبحث الثاني: الاستدلالات العقلية المتعارضة عند أبي البركات الأنباري في كتابه (أسرار العربية)

أورد أبو البركات الأنباري بعض الاستدلالات العقلية المتعارضة، التي تؤدي إلى أحكام متعارضة، والحق أن فكرة التعارض من الفِكَرِ التي تجلّت عند ابن جني (**ت: ٣٩٢** هـ) الذي عقد بابًا في كتابه "**الخصائص**" أطلق عليه: (**بابٌ في تعارض العلل**)، ومنه: "**الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان**؛ وذلك كإعمال أهل الحجاز "ما" النافية للحال، وترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى "**هل**"(١٥٨) ونسوق هذه الاستدلالات المتعارضة كما يأتي:

١- فكرة أسبقية العنصر الأصيل مقابل فكرة أسبقية العنصر الثابت:

تعارِضُ فكرةُ الارتباط بالأصل فكرةَ الثبوت وعدم التغير، ومن ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري من أحكام تتصل بأصالة حركات الإعراب أو فرعيتها، أو بأصالة حركات البناء أو فرعيتها. يقول أبو البركات الأنباري: فإن قيل: هل **حركات الإعراب أصل لحركات البناء، أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب؟** قيل: اختلف النحويون في ذلك؟ فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأن حركات البناء فرع عليها ؛ لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء، وهي الأصل؛ فكانت أصلاً ؛ والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال، والحروف، وهي الفرع؛ فكانت فرعًا. وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل، وأن حركات الإعراب فرع عليها؛ لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغير، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير" (١٥٩)

فعبارة ابن جني السابقة في مسألة تعارض العلل، وهي عبارة: "**الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان**" (١٦٠) يفسرها قول أبي البركات الأنباري السابق في مسألة الحكم بأصالة حركات الإعراب أو فرعيتها، أو بأصالة حركات البناء أو فرعيتها، **فحركات الإعراب من هذه الجهة هي الأصل** لأنها وُضعت لتستعمل مع الاسم، والاسم أصل الكلم ، وما وُضع لأصل فهو أصلٌ .

غير أن حركات الإعراب تزول وتتغير، وما يزول ويتغير أضعف مما يثبت ولا يتغير، وحركات البناء تثبت ولا تتغير فمن هذه الجهة، وهي جهة الثبوت وعدم التغير، يمكن أن تكون حركات البناء من هذا الجانب هي الأصل، فما لا يتغير أولى بالأصالة مما يتغير ويزول، وهكذا

نكون أمام استدلالين منطقيين متعارضين: أحدهما: يرى أن الأصل لحركات الإعراب، لأنها تستعمل مع الأصل (**الأسماء**)، والآخر: يرى أن الأصل لحركات البناء، لأنها ثابتة لا تتغير، والثابت الذي يتغير أولى بالأصالة مما يتغير ولا يثبت، ونوضح ذلك عن طريق الشكل الآتي:

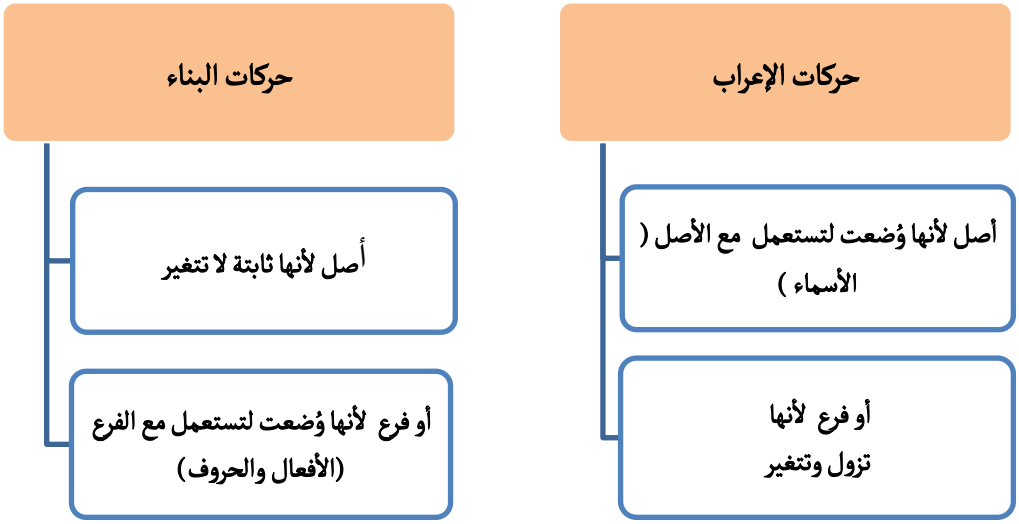

فاختلاف الأحكام يعود إلى تضارب الاستدلالات العقلية، لأن تقديم ما يناسب الأصل أساس نحوي عقلي، وتقديم الثابت الذي لا يتغير أساس نحوي عقلي أيضًا، ولذلك جاءت الأحكام مختلفة ،والأخذ بأي حكمٍ منها جائزٌ.

٢- فكرة التعويل على العنصر القوي بذاته مقابل فكرة التعويل على العنصر الأسبق:

يظهر التعارض بين فكرتين: إحداهما: فكرة القوي بذاته، والأخرى: فكرة القوي السابق، وذلك من مثل ما أورده أبو البركات الأنباري في مسألة الحكم على (**حبّذا**). يقول:"**فإن قيل فما الغالب على "حبَّذا" الاسمية أو الفعلية؟** قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب أكثرهم إلى أن **الغالب عليها الاسمية، وذلك؛ لأن الاسم أقوى من الفعل**، فلمّا رُكّب أحدهما مع الآخر، **كان التغليب للأقوى** الذي هو الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل؛ وذهب بعضهم إلى أن **الغالب عليها الفعليّة**، وذلك؛ لأن الجزء الأول منهما فعل، فغلب عليها الفعليّة؛ **لأن القوة للجزء الأول** "(١٦١)

والحق أن ما ذكره أبو البركات الأنباري في هذا الموضع قد استقاه من آراء أفذاذ العلماء، التي تدور حول آراء ثلاثة، نوجزها كما يأتي:

* **الرأي الأول: (حبّذا) مكونة من فعل + اسم، وهي كالكلمة الواحدة، وتجري مجرى المثل:**

وهو رأي سيبويه (**ت: ١٨٠هـ**) (**١٦٢**)، ومن تبعه من مثل ابن مالك(**ت: ٦٧٢ هـ**) (١٦٣)، وهذا الرأي يرى أن (**حبّذا**) بمنزلة الكلمة الواحدة التي تجري مجرى المثل ،وهي مكونة من الفعل (**حبّ**) واسم الإشارة (**ذا**) (١٦٤)يقول **سيبويه** (**ت: ١٨٠هـ**): "وزعم الخليل رحمه الله أن حبَّذا بمنزلة حبَّ الشيء ولكن **ذا وحبَّ** بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول يا ابن عم فالعم مجرور؛ ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبَّذا ولا تقول: حَبَّذِهْ؛ لأنه صار مع حبَّ على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم ؛ لأنه كالمثل "(١٦٥)

* **الرأي الثاني: (حبّذا) اسم مبتدأ:**

وهو قول المبرد (ت: ٢٨٦ هـ)، وابن السراج (ت: ٣١٦ هـ):

- يقول المبرد (ت: ٢٨٦ هـ) (١٦٦):" حبذا فإنما كانت في الأصل: **حبذا الشيء** ، لأن "ذا" اسم مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو حب هذا، مثل قولك: كرم هذا، **ثم جعلت "حب، وذا" اسما واحدا مبتدأ** ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في "نعم" فتقول: حبذا عبد الله، وحبذا أمة الله." (١٦٧)

- ويرى **ابن السراج (ت: ٣١٦ هـ) (١٦٨)** برأي المبرد. يقول ابن السراج :" **والدليل على أن حبذا بمنزلة اسم** أنك لا تقول حبذهِ ، وأنه لا يجوز أن تقول حبذا، وتقف حتى تقول: زيدٌ أو هندٌ فتأتي بخبرٍ **فحبذا مبتدأٌ**، وهند وزيد خبرٌ، ومما يدل على أن حَبَّ مع ذَا بمنزلة اسم أنه لا يجوز لك أن تقول: حَبَّ في الدار ذَا زيدٌ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين "**ذَا**" كما تفصل في باب نِعْمَ." (١٦٩) ويقول في موضع آخر: "ولا يجوز حبذه لأنهما جعلا بمنزلة اسم واحد في معنى المدح "(١٧٠)

* **الرأي الثالث: (حبّذا) فعل:**

وهو رأى ابن دُرستويه (ت: ٣٤٧ هـ) (١٧١) القاضي بفعلية (**حبّذا**) (١٧٢)

وبالنظر إلى عبارات العلماء السابقة؛ نجد أنهم لم يعللوا هذه الأحكام، كما عللها أبو البركات الأنباري، لكنهم اتفقوا على أن (**حبّذا**) تمثل تعبيرًا مركبًا، وتلزم طريقة واحدة، واختلفوا

في الحكم عليها، ويجيء أبو البركات الأنباري ليعلل اختلاف هذه الأحكام معتمدًا الفكرة القاضية **بغلبة الأقوى**.

وقد استعمل أبو البركات الأنباري لفظة (**الغالب**) في عبارته السابقة، لأن (**حبّذا**) تعبير مركب من كلمتين عند النحاة، وهما: **حَبَّ** (**الفعل**)، **و**(**ذا**): (**الاسم**)، وقد علل اسميتها عن طريق **غلبة الاسم القوي بذاته، وعلل فعليتها عن طريق غلبة الفعل السابق على الاسم في تركيب (حبّذا)**.

٣- فكرة التعويل على العنصر الأصيل مقابل فكرة انتفاء السبب يؤدي إلى انتفاء الحكم:

يظهر التعارض بين فكرة: **التوسل بالأصل**، وفكرة: **انتفاء السبب**، وذلك من مثل ما أورده أبو البركات الأنباري في مسألة إثبات ياء الاسم المنقوص أو إسقاطها حال كونه مرفوعًا أو مجرورًا عند الوقف عليه. يقول أبو البركات الأنباري(**ت/ ٥٧٧ هـ**): "فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب، كان لك فيه مذهبان: إسقاط الياء، وإثباتها. واختلف النحويون في الأجود منهما؛ **فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل؛ لأن الوصل هو الأصل، وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود؛ لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء**، وقد قرأ بعض القراء قوله تعالى: {**مَا عِنْدَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ**} (**النحل/ ٩٦**) بغير ياء، وقد قرأ بعضهم بالياء" (١٧٣)

ومن الملاحظ في العبارة أن أبا البركات الأنباري لم يتبنّ رأيًا في هذه المسألة، التي تعارضت فيها فكرتا: **القياس على الأصل، والقياس على نفي السبب**؛ وهما من الأفكار التي يعوّل عليها بقوة في أصول النحو وصولاً إلى الأحكام النحوية، وهاتان الفكرتان تمثلان مذهبين: **الأول**: مذهب **سيبويه** (**ت: ١٨٠ هـ**) الذي توسل بفكرة (**الحمل على الأصل**) ، فأجري الوقف على الوصل، لأن الوصل هو الأصل؛ فلزم من ذلك إسقاط ياء المنقوص عند الوقف، **والمذهب الثاني: مذهب يونس بن حبيب** (**ت: ١٨٣ هـ**) (**١٧٤**) الذي توسل بفكرة (**انتفاء السبب**)، وإذا انتفى السبب انتفى الحكم، فالحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا، وهذه الفكرة هي إحدى قواعد القياس، ولذلك رأى يونس بن حبيب إثبات ياء المنقوص عند الوقف، لانتفاء سبب حذفها، وهو التنوين، فلا تنوين في الوقف، ومن شروط العلة ما يسميه العلماء (**العكس**) وهو شرط في العلة يقضي بأنه إذا فُقدت العلة فُقد الحكم.

خاتمة:

١- **استعمل** أبو البركات الأنباري في كتابه (**أسرار العربية**) **ثلاثًا وثلاثين علة نحوية، واستعمل أيضًا عشرين فكرة** تمثل مجموع الاستدلالات العقلية في كتابه (**أسرار العربية**): منها **أربعَ عشرةَ فكرةً غير متعارضة، وستُّ فِكَرٍ متعارضة**، ذُكرت جميعها في متن الدراسة.

٢- نهج أبو البركات الأنباري (**ت: ٥٧٧ هـ**) في كتابه (**أسرار العربية**) إلى تعليل الظواهر النحوية، عن طريق مجموعة من الاستدلالات العقلية التي تقوم عليها العلل النحوية وصولاً إلى الحكم النحوي.

٣- تعدُّ الاستدلالات العقلية المتصلة بعلة المشابهة من الاستدلالات الغالبة في كتاب (**أسرار العربية**)، وهي تمثّل قواعد عامة تقوم عليها علة المشابهة عند أبي البركات الأنباري.

٤- تأتي المشابهة في كتاب أسرار العربية على مستويين: الأول: لفظي: من مثل مشابهة بعض الأسماء المبنية للحروف في الوضع، والثاني: معنوي: من مثل مشابهة (ما) الحجازية لـ (ليس) في نفيها الحال.

٥- تقوم علة المشابهة في كتاب أسرار العربية على أربع قواعد حاكمة:

–ما يشبه الشيء، ليس مثله في جميع أحواله

– مشابه المشابه مشابه

– ما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره:

– إذا زال الشبه بطل العمل

٦- لم يكن تعليل أبي البركات الأنباري كافيًا في بعض المواضع ، من مثل تعليله أصالة (واو العطف) من بين أخواتها؛ إذ إنه اكتفى بدلالاتها على معنى مفرد، وأمات الباب في النحو العربي يُعلل لأصالتها بالكثرة والتوسع، وهو الأمر الذي لم يشر إليه أبو البركات الأنباري في تعليل أصالة (واو العطف).

٧- وردت بعض الاستدلالات العقلية الجدلية عند أبي البركات الأنباري من مثل إنكاره (**إضافة الشيء إلى نفسه**) وهي فكرة خلافية جدلية بين العلماء، والحق أن لها وجوه

عديدة في الاستعمال، ولذلك يتعين حمل الألفاظ على حقيقتها دون تعسفٍ في التأويل، خصوصًا إذا كان الكلامُ مستقيمًا فلا داعي للتقدير فيه.

٨- عدّ أبو البركات الأنباري التعري عن العوامل اللفظية عاملاً، آخذًا بالاستدلال العقلي القاضي بأن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، وهي فكرة يستسيغها العقل؛ إذ إنّ عدمَ الوجودِ علامةٌ، كما أنّ الوجودَ علامةٌ، والتعري من العوامل اللفظية مؤثرٌ كوجودها .

٩- أخذ أبو البركات الأنباري بالاستدلال العقلي المنطقي (**نفي النفي إثبات**) وهو ما أنكره بعض المحدثين من مثل الدكتور إبراهيم أنيس، غير أن هذا الاستدلال المنطقي واقع في اللغة متحققٌ في ضوء المنطق اللغوي والاستعمال اللغوي، فهناك استعمالات لغوية يُفهم منها نقض النفي أو نفي النفي؛ وهي الحاصلة بتكرار (**ما**)، كما في قولنا (**ما ما محمد قائم**) فهو نقض للنفي، أو نفي للنفي، وهو يعني (**محمد قائم**).

١٠- تأثر أبو البركات الأنباري بفكرة الحمل على الضد، أو النقيض، وهي فكرة منطقية فلسفية، تأثر بها النحاة المتأخرون، ومن بينهم أبو البركات الأنباري، غير أنهم لم يفرقوا بين الضدين، أو النقيضين؛ فقد نظروا إليهما بوصفهما دالين على المخالفة ، ولذلك نراهم يستعملون الضد، والنقيض بمعنى واحد.

١١- توجد فروق بين منطق اللغة، وقواعد المناطقة، فلكل لغة نظامها الخاص، يختلف عن المنطق العقلي، وهذا لا يمنع من وجود منطقٍ للغة لا يتطابق تطابقًا تامًّا وقواعد المناطقة، غير أن المنْطِقَيْنِ بينهما نقاط من التلاقي، ومناطق اهتمام مشترك، وليس أدل على ذلك من أن علماء العربية في العصور المتأخرة قد احتذوا بالمتكلمين بالفلسفة والتعليل، ومن بينهم أبو البركات الأنباري .

١٢- أورد أبو البركات الأنباري بعض الاستدلالات العقلية المتعارضة ، التي تؤدي إلى أحكام متعارضة ، وقد وردت هذه الاستدلالات عند سابقيه من أمثال ابن جني، وغيره من العلماء.

١٣- يعود اختلاف الأحكام النحوية عند أبي البركات الأنباري إلى تضارب بعض الاستدلالات العقلية من مثل تضارب فكرتي: الأخذ بالعنصر الأصيل، مقابل الأخذ بالعنصر الثابت، وغير ذلك من الأفكار المتضاربة التي أدّت إلى أحكام نحوية متضاربة.

١٤- استقى **أبو البركات الأنباري** بعض الاستدلالات العقلية من آراء أفذاذ العلماء المتقدمين من مثل سيبويه، والمبرد، وابن جني، وغيرهم.

١٥- لم يتبنّ أبو البركات الأنباري رأيًا في بعض المسائل، وخصوصًا تلك التي تعارضت فيها الاستدلالات والعلل؛ مما يوحي بإجازته الأحكام النحوية المختلفة في هذه المواضع.

الهوامش:

١ - هو عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباريّ؛ لقبه كمال الدّين، وكنيته أبو البركات ولد في الأنبار، وسمع من أبيه فيها، ثمّ قدم بغداد في صباه، وسكن فيها إلى أن مات؛ و كان أبو البركات إماما ثقة، غزير العلم في اللّغة والأدب وتاريخ الرّجال وكانت ولادته سنة ٥١٣ ﻫ على الأرجح، ووفاته (ت: ٥٧٧ ﻫ)، راجع ترجمتَه تفصيلًا في: إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي جمال الدين أبو الحسن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٨٦، ١٦٩/٢– ١٧١؛ الكامل في التاريخ، ابن الأثير؛ علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، أبو الحسن عز الدين ابن الأثير، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧، ١٠/ ١٠٩؛ ذيل تاريخ مدينة السلام، أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبيثي (٦٣٧ ﻫ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٦ م، ٥٣/٤– ٥٤؛ و وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان (أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ت ٦٨١ﻫ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٤٨م، ١٣٩/٣– ١٤٠؛ وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ١٩٨٦، ص١٨٥– ١٨٦؛ و تاريخ الإسلام، وذيله، الذهبي؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٩٠، ١٢/ ٥٩٩– ٦٠٠؛ و سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي(٧٤٨ﻫ)، تحقيق شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ٢١/ ١١٣– ١١٥؛ والوافي بالوفيات، الصفدي (صلاح الدين خليل بن ايبك ت ٧٦٤ﻫ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥ م ١٨/ ٢٤٧– ٢٥٠؛ فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، تحقيق:إحسان عباس، دار صادر، بيروت،ط ١، بيروت،١٩٧٤، ٢/ ٢٩٢– ٢٩٥؛ طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي – عبد الفتاح الحلو، الناشر: فيصل عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤، ١٥٥/٧– ١٥٦؛ و البداية والنهاية، ابن كثير؛ إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٠، ١٦/ ٥٥٥؛ و البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧ﻫ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص١٨٣– ١٨٤؛ و طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٤، ص٣٦٢– ٣٦٦؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، د.ت ، ٨٦/٢– ٨٨

٢ – علي بن محمد بن علي الحنفي، المعروف بالشريف الجرجاني صاحب الكتاب المعروف بالتعريفات، ولد سنة ٧٤٠ ﻫ، ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمورلنك سنة ٧٨٩ ﻫ فر الجرجاني إلى سمرقند، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمورلنك، فأقام إلى أن توفي. له نحو خمسين مصنفا، منها: شرح مواقف الإيجي، ومقاليد العلوم، و تحقيق الكليات، وشرح السراجية، في الفرائض، ورسالة في تقسيم العلوم. انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،

جلال الدين السيوطي، (٢/ ١٩٦)؛ و الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي شمس الدين، دار الجيل – بيروت، ١٩٩٢، ط١، (٥ / ٣٢٨)؛ و الأعلام، الزركلي (٥ / ٧).

٣ – التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، ضبط نصوصها وعلق عليها: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، ط١، القاهرة ، ٢٠١٣م ، ١٧.

٤ – المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، د. عوض الله جاد حجازي ، دار الطباعة المحمدية، ط ٦، القاهرة، ص ١٢٧؛ وضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حسن حنيكة الميداني، تحقيق: حسين مؤنس، دار القلم، دمشق،١٩٩٣، ص ١٤٧.

٥ – أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء: صاحب (الكليّات) كان من قضاة الأحناف. عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد. وعاد إلى إستانبول فتوفي بها، ودفن في تربة خالد. وله كتب أخرى بالتركية، وتوفي المتوفى ١٠٩٤ هـ، انظر: الأعلام، الزركلي، ٢ / ٨٣.

٦ – الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١١٤.

٧ – هو محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، صاحب: «كشاف اصطلاحات الفنون»، فرغ من تأليفه سنة ١١٥٨ هـ. لا يعرف بالتحديد سنة وفاته، وقد رجح كفيل أحمد القاسمي أن وفاته كانت سنة ١١٩١هـ، انظر: ذيل الأعلام ، أحمد العلاونة، دار المنارة، ط١، جدة، ٢٦١–٢٦٢

٨ – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: رفيق العجم – علي دحروج، ط ١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦ م، ١/ ١٥١.

٩ – نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د.حسن خميس سعيد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م، ١٥٩.

١٠ – أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى، الحجاز، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م، ٤٨ .

١١ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٥١ .

١٢ – السابق، ٥٥.

١٣ – السابق، ٥٨.

١٤ – السابق، ٦٢.

١٥ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٧٠.

١٦ – السابق، ٧٨.

١٧ – السابق، ١٠٨.

١٨ – السابق، ١١٩.

١٩ – السابق، ١٤١.

٢٠ – السابق، ١٧١.

٢١ – السابق، ٢٢٦.

٢٢ – السابق، ٢٥٣.

٢٣ – السابق، ١٠٩.

٢٤ – الكتاب، سيبويه، ٣ / ٢٧٨.

٢٥ – الأصول في النحو، ابن السراج، ١ / ٩٣.

٢٦ – التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، ضبط نصوصها وعلق عليها: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، ط١، القاهرة ، ٢٠١٣م، ٢١٩.

٢٧ – الكتاب، ٣ / ٣٧٤.

٢٨ – جلال الدين السيوطي هو عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد سابق الدين بن الخضيري الأسيوطي نسبةً إلى مدينة أسيوط في صعيد مصر، وهو عالم موسوعي في التفسير، والحديث، والتاريخ، واللغة، والفقه، والأدب، ولد في القاهرة سنة ٨٤٩هـ ونشأ فيها، رحل إلى الشام واليمن والحجاز والمغرب والهند، ثم عاد إلى مصر واستقر فيها، تولى العديد من المناصب، وعندما بلغ الأربعين من عمره اعتزل داخل منزله، وعكف على التصنيف، وتوفي سنة ٩١١هـ في القاهرة؛ انظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، ط ١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢، ج ٣، ٣٠١

٢٩ – همع الهوامع، ١ / ٥٤٧.

٣٠ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٥١ .

٣١ – السابق، ٢٢٦ .

٣٢ – التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، ١٨١ .

٣٣ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ١٥٤.

٣٤ – شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي جمال الدين، ١ / ١٣٦.

٣٥ – محمد بن عبد الغني الأردبيلي (ت : ٦٤٧ هـ)، المشهور بغني زادة، مفسر وفقيه ونحوي: انظر: الأعلام، الزركلي، ٦ / ٢١١؛ وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، طبعة القسطنطينية، مج ١، ص ١٨٥.

٣٦ – شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي (ت: ٦٤٧ هـ)، حققه وعلفق عليه: حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، القاهرة، د. ط، ١٩٩٠، ٤٣؛ وانظر: حاشية الشيخ محمد أبو النجا (ت: ١٢٢٣هـ) على شرح الشيخ خالد الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ) على الأجرومية في النحو لابن آجروم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت: ٧٢٣ هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٢٢٨.

٣٧ – هو الشيخ أبو المواهب عبد الوهّاب بن أحمد بن علي الأنصاري المشهور بالشعراني، العالم الزاهد، الفقيه المحدث، المصري الشافعي الشاذلي الصوفي. يسمونه الصوفية بـ "القطب الرباني". (٨٩٨ هـ – ٩٧٣ هـ)؛ انظر: الكواكب الدرية فى تراجم السادة الصوفية (الطبقات الكبرى)، زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: محمد أديب الجادر، دار صادر، بيروت، ٣ / ٦٩

٣٨ – لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب، شيخ الإسلام عبد الوهاب الشعراني (ت: ٩٧٣ هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، د . ط، بيروت، لبنان، ص ٨٢.

٣٩ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ١٨٩.

٤٠ – السابق، ١٢٢.

٤١ – السابق، ١٢٣.

٤٢ – ابن الوراق محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق: نحوي. له (علل النحو) و(الهداية) في شرح مختصر الجرمي، وتوفي (٣٨١هـ – ٩٩١ م)؛ انظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ٦ /٢٢٥.

٤٣ – علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٥، ٩٦.

٤٤ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٢٣٤.

٤٥ – السابق، ١٢٠.

٤٦ – السابق، ١٣٧.

٤٧ – السابق، ١٩

[٤٨] – إمام النحو، حجة العرب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الفارسي، ثم البصري. وقد طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر، وألف فيها كتابه الكبير الذي لا يدرك شأوه فيه، وقيل: وفاته وقبره بشيراز. وكانت في لسانه حبسة. و" سيبويه " بالفارسية رائحة التفاح. وكان أنيقا جميلا، توفي شابا. انظر: سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)،الطبقة السابعة، ٨ / ٣٥٢؛ والأعلام، الزركلي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، ٢٠٠٢، ٥ / ٨١

[٤٩] – الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، دت، ١ / ٤٣٨

[٥٠] – شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمّد بن عبد الله بن محمّد بن مالك الطائي الجياني الشافعي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، ط ١ – ١٩٨٢م ، ٣/ ١٢٢٥.

٥١ – البيت لعمرو بن براقة الهمداني، والمعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجنى ويجنى عليه: انظر: كتاب الأمالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، عني بترتيبها : محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية ، ١٩٢٦ م، ٢ / ١٢٢؛ وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧م ، ٣ / ٤٨

٥٢ – ابن يعيش النحوي: هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، موفق الدين الأسدي، من كبار العلماء بالعربية. ولد عام ٥٥٣ هـ (١١٥٩ م) في حلب، وتوفي فيها عام ٦٤٣ هـ (١٢٤٦م). انظر : سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي(٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ٢٣ / ١٤٤

٥٣ – شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت / ٦٤٣)، عالم الكتب، بيروت، د ت، ٧ / ٩٧.

٥٤ – محمد بن علي الصبان المصري هو أبو العرفان الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي، ولد بمصر وحفظ القرآن والمتون واجتهد في طلب العلم وحضر على أشياخ عصره وجهابذة مصر وشيوخه، ولم يزل الشيخ الصبان يخدم العلم ويدأب في تحصيله حتى تمهر في العلوم العقلية والنقلية وقرأ الكتب المعتبرة في حياة أشياخه، وربى التلاميذ واشتهر بالتحقيق والتدقيق والمناظرة والجدل وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر والشام.انظر ترجمته: حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م، ص ١

٥٥ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م، ١ / ٢٢٥.

٥٦ – محمد بن عفيفي الباجوري، المعروف بالشيخ الخضري: هو محمد بن عفيفي الباجوري، المعروف بالشيخ الخضري. باحث وخطيب، من العلماء بالشريعة والأدب وتاريخ الإسلام، ولد بالقاهرة سنة ١٢٨٩ هـ /١٨٧٢م ، وتوفي سنة ١٣٤٥ هـ/ ١٩٢٧م ودفن بالقاهرة.انظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، ٦ / ٢٦٩.

[٥٧] – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن عفيفي الباجوري (الخضري)، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ١ / ٢١١.

٥٨ – أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، (توفي عام ٣٤٠ هجري): هو النحوي عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، كنيته أبو القاسم النحوي ، وكان متشيعا ومدرّسا بجامع بني أمية في دمشق. كان حسن الشارة، مليح البزّة، ولمّا صنّف كتاب الجمل لم يضع مسألة إلا وهو على طهارة. انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، ١١ / ٢٨٨؛ و مختصر تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق ودراسة: موفق فوزي الجبر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص ٩٨

٥٩ – الجمل، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٤ م، ٣٣

[٦٠] – هو العلامة سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن أسعد يعيش الصنعاني، المعروف بابن يعيش الصنعاني أحد علماء القرن السابع الهجري.انظر: تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تحقيق: عبد الحليم النجار – رمضان عبد التواب، ط ٥، دار المعارف، ١٩٧٧ م، ٣ / ٣٠١

٦١ – التهذيب الوسيط في النحو، ابن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٣٠

٦٢ – الكتاب، ٢/ ٣٠٩ .

[٦٣] – الصاحب بهاء الدين علي بن عيسى بن أبي الفتح الإربلي الإرْبِلي (ت: ٦٩٢ هـ/ ١٢٩٣ م) هو أديب، شاعر وكاتب عراقي في القرن السابع الهجري، كان أبوه واليًا بإربل. كتب لمتولي أربل، ثم خدم ببغداد في ديوان الإنشاء. انظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ٢١/ ٣٧٨، والتذكرة الفخرية، بهاء الدين المنشئ الإربلي، تحقيق : حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٤، ص ١٩

٦٤ – قوله (المحضة) أي أنها تلزم الحرفية.

٦٥ – جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، معجم الحروف العربية، علاء الدين الإربلي، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩١ م، دار النفائس، بيروت، لبنان، ٣٨٩ .

٦٦ – شرح المفصل، ٨ / ١٠.

٦٧ – جواهر الأدب، الإربلي، ص ٢٧٩.

٦٨ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق، د. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص ٣٧٣.

٦٩ – أبو الوليد زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي ت: ٩٠٥هـ)، يُعرَف بالوقاد. هو نحويٌ مصري من جرجا، عاش في القرن التاسع الهجري، درَّس في الأزهر الشريف بالقاهرة، وكان متخصصاً في علوم المنطق والبلاغة والنحو. يَعُدُّه مؤرِّخو النحو العربي من نحاة المدرسة المصرية الشامية. انظر:

معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة، مكتبة المثنَّى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت. الجزء الرابع، ص. ٩٦

٧٠ – شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، ١ / ٦٢٧

٧١ – أبو العباس أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج الفاسي، ينتمي إلى بيت ابن الحاج، أعرق البيوتات العلمية بفاس، أقبل على طلب العلم، وأخذ من علوم عصره، توفي عام ١٣١٦ هـ، ودفن بزاوية بعين النخل بفاس. انظر: موسوعة أعلام المغرب، عبد الكبير المجذوب الفاسي – محمد بن الطيب القادري – عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تحقيق: محمد حجي، ط ٢، ٢٠٠٨ م، ٨ / ٢٨١٦؛ ومعجم المؤلفين. عمر رضا كحالة، ٢ / ٩٥

٧٢ – حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح سيدي عبد الرحمن المكودي، ضبط وتصحيح: محمد صدقي، ط١، ١٩٩٣ م، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٥٠١

٧٣ – شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، قدم له ووضح حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ٤ / ٩٠

٧٤ – اللمع، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢، ١٩٨٥ م، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، ١٩٣

٧٥ – جواهر الأدب، الإربلي، ٣٤

٧٦ – مغني اللبيب، ابن هشام، ١٥

٧٧ – المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت، د ت، ٢ / ٣١٩

٧٨ – شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٠، ٤ / ٢٥٥ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ٢ /٣٩١.

٧٩ – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق، د. محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت، لبنان، دت، ٢ /١٩.

٨٠ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، ط١، ٢/٢٨١؛ والأشباه والنظائر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠ م، ٢/ ١٤٢

٨١ – المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، د ت، ٢/ ٦ .

٨٢ – الكتاب، سيبويه، ١/ ٤٣٨

[٨٣] – الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص ٦٤

٨٤ – عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي: عالم بالقراآت، من أهل مالقة بالأندلس. له كتب في الفقه وغيره، منها «الدر النثير، والعذب النمير، في شرح كتاب التيسير لأبي عمرو الداني. انظر:بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، د.ت، ٢/ ١٢١.

٨٥ – رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م، ٤٧٣؛ والجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢، ١٥٨

٨٦ – جواهر الأدب، الإربلي، ص ١٧٠

٨٧ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ص ٣٥٥

٨٨ – محمد بن عبد الله "بن عبد الله " بن مالك، الإمام العلامة الأوحد جمال الدين الطائي الجياني الشافعي النحوي نزيل دمشق؛ المعروف بابن مالك (٦٠٠ هـ–٦٧٢ هـ) نسبةً إلى جيان – بفتح الجيم وتشديد الياء كذا ضبطها ياقوت وصاحب القاموس والمقري – بالأندلس التي بها ولد، و هو عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وُلد بالأندلس، وهاجر إلى الشام، واستقر بدمشق، ووضع مؤلفات كثيرة، أشهرها الألفية، التي عُرِفت باسم "ألفية ابن مالك". انظر: فوات الوفيات، ١٩٧٤، ٣ / ٤٠٧.

٨٩ – شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي جمال الدين، تحقيق: محمد القادر عطا – طارق فتحي السيد الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٦/٣

٩٠ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٤٢

٩١ – صاحب (التحفة الشافية في شرح الكافية) هو أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله الطائي تقي الدين النيلي البغدادي، صاحب شرح الكافية، سكن بغداد كغيره من علماء النيل، وقد يدل ذلك على مذهبه النحوي كما لقب بذلك كثير من النحويين، والنيلي نسبة إلى مدينة النيل التي تقع على الفرات بين بغداد والكوفة. انظر: بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، ١/ ٣٤٧، و تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ٥/ ٣٢٤.

٩٢ – التحفة الشافية في شرح الكافية في النحو لأبي عمرو جمال الدين بن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، تألبف: الشيخ الأوحد لسان العرب وترجمان الأدب أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله الطائي تقي الدين النيلي البغدادي، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١/ ٢٥ .

٩٣ – السابق، ٢٥/١

٩٤ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٤٦

٩٥ – الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، رقم (٢٥٦٦)؛ وصحيح مسلم (ط. طيبة)، مسلم بن الحجاج، تحقيق: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، ط ١، دار طيبة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م ، رقم: (١٠٣٠)

٩٦ – البيت لامرئ القيس، انظر : ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة – بيروت، ط ٢، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م ، ١ / ٤١.

٩٧ – انظر: شرح كافية ابن الحاج، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ١/ ٣١٥؛شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣)، ٤/ ١٠؛ وشرح ابن عقيل، ٢/ ٦؛ وهمع الهوامع، ٢/ ٤٨

٩٨ – معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ٢٠٠٠ م، ٣ / ١٣٤

٩٩ – الكتاب، سيبويه، ٣/ ٢٩٤.

١٠٠ – ثابت بن كعب بن جابر العتكيّ، من الأزد: من شجعان العرب وأشارفهم في العصر المرواني.يكنى أبا العلاء. له شعر جيد. شهد الوقائع في خراسان (سنة ١٠٢ هـ) وأصيبت عينه فجعل عليها قطنة فعرف بها، انظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، ٢/ ٩٨.

١٠١ – لسان العرب، ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ١٤٥/١٢، حرف القاف (قطن)

١٠٢ – النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥، ٤١/٣ .

١٠٣ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ١٨٩

١٠٤ – السابق، ٦٢

١٠٥ – السابق، ٧٧ – ٧٩

١٠٦ – المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت : ٢٨٥هـ)، ١/ ٨

١٠٧ – الزَجَّاج أو أبو إسحاق الزجّاج أو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الزجاج البغدادي (٢٤١ هـ – ٣١١ هـ /٨٥٥ – ٩٢٣م) نحوي من العصر العباسي، "من أهل العلم بالأدب والدين المتين" كما وصفه ابن خلكان. صنف العديد من الكتب، أشهرها كتاب معاني القرآن في التفسير، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف وكتاب تفسير أسماء الله الحسنى. صحب وزير الخليفة العباسي المعتضد بالله عبيد الله بن سليمان، وعلم ابنه القاسم بن عبيد الله الأدب؛ انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان، ١/ ٤٩

١٠٨ – الخصائص١/ ٥٠.

١٠٩ – هو عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر الجرجاني النحوي المشهور، واضع أصول البلاغة، فارسي الأصل، جرجاني الدار، عالم بالنحو والبلاغة، بل كان من أكابر النحويين، وإمام العربية واللغة والبيان، وأول من دون علم المعاني، قال الشيخ اليافعي: "وكلامه في المعاني والبيان يدل على جلالته وتحقيقه، وديانته وتوفيقه.انظر؛ تاريخ الإسلام ، الذهبي، ١٠/ ٣٣٢؛ والأعلام، الزركلي، ٤/ ٤٨؛ وإنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ٢/ ١٨٨؛ ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبوالبركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ= ١٩٨٥م، ص٢٦٤؛ و البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، دار

سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م، ص١٨٦؛ ومرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م، ٣/ ٧٨.

١١٠ – المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد، ص ٣٢٦.

١١١ – أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي الرازي، الطبرستاني المولد، القرشي، التيمي البكري النسب، الشافعي الأشعري الملقب بفخر الدين الرازي وابن خطيب الري وسلطان المتكلمين وشيخ المعقول والمنقول. هو إمام مفسر فقيه أصولي، عالم موسوعي امتدت بحوثه ودراساته ومؤلفاته من العلوم الإنسانية اللغوية والعقلية إلى العلوم البحتة في: الفيزياء، الرياضيات، الطب، الفلك.وقد نال الرازي كمفسر شهرة واسعة وحظي تفسيره الكبير "مفاتيح الغيب" منذ تأليفه له حتى اليوم باهتمام بالغ، وتناوله الكثيرون بالدرس والتعليق والنقد، وتوفي الرازي في مدينة هراة سنة ٦٠٦ هـ؛ انظر: وفيات الأعيان، ٤ / ٢٤٩؛ معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي شهاب الدين أبو عبد الله، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م، ٢، ٨٩٣؛ وسير أعلام النبلاء، ٢١ / ٥٠١.

١١٢ – تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت: ٦٤٠ هـ)، دار الفكر، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٨١ م، ١/ ٦٠.

١١٣ – هو محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي. ولد في بغداد وتعلم فيها علم اللغة والحديث، وبدأ حياته معيداً لابن الجوزي، وعد فيما بعد أكبر اللغويين في عصره. وذكر صاحب الأعلام أنه «أصيب في صباه بالجدري، فعمي». توفي في الثامن من ربيع الآخر سنة ٦١٦ هـ / ٢٤ حزيران سنة ١٢١٩ م؛ انظر: تتمة الأعلام، محمد خير رمضان يوسف، ط ٢، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٢ م، ١/ ٩.

١١٤ – اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٩٥م، ١/ ١٥٢.

١١٥ – يوسف بن أبي بكر السَّكَّاكي (٥٥٥ – ٦٢٦ هـ/ ١١٦٠ – ١٢٢٩ م) صاحب كتاب (مفتاح العلوم) هو عالم بالعربية والأدب، من أهل خوارزم.هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السَّكَّاكي الخوارزمي الحنفي. ولد سنة في خوارزم، وتوفى في قرية الكندي من قرى المالية في سنة ٦٢٦ هـ / ١٢٢٩ م؛ انظر: الأعلام، الزركلي، خير الدين، ٨/ ٢٢٢

١١٦ – مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، ط٢، ١٩٨٧ م، ١/ ٢٢٢.

١١٧ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٥٤.

١١٨ – السابق، ١٦٧.

١١٩ – السابق، ٧٩.

١٢٠– اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ١٥٢/١؛ و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م، ١ / ٦٦

١٢١ – لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر: ٢٠٠٣م، ٣/ ٥٧، (ردد).

١٢٢ – الخصائص، ١/ ١٠٩.

١٢٣ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٧٣.

١٢٤ – شرح الكافية، ١/ ٢٢–٢٥.

١٢٥ – هو أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن ابن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي (٥١٣ . ٥٩٢ هـ /١١١٦ . ١١٩٦م) ولد في قرطبة بالأندلس. من علماء النحو، وله فيه آراء ومذاهب خالف فيها جميع النحويين، ارتحل إلى إشبيلية حيث ابن الرماك ٥٤١هـ ليدرس عليه كتاب سيبويه، ثم هاجر في طلب الحديث إلى سبتة بالمغرب، وتوفي ٥٩٢ هـ، ومن كتبه (تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان) و(المشرق في إصلاح المنطق) في النحو، و(الرد على النحاة)؛ انظر: بغية الوعاة، ١/ ٢٧٩؛ و كشف الظنون، ٢/ ١٣٨٢.

١٢٦ – الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت: ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٧٩ م، ٧٦ – ٧٨

١٢٧ – شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، ١/ ١٦٤.

١٢٨ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ١١٧.

١٢٩ – من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٦٦ م، ١٦٤.

١٣٠ – معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، الأردن، ٢٠٠٠، ٤/ ٢٢٩.

١٣١ – أبو عمر وجميل بن عبد الله بن معمر بن صباح – بضم الصاد المهملة – ابن ظبيان بن حن – بضم الحاء المهملة وتشديد النون – ابن ربيعة بن حرام بن صبة ابن عبد بن كثير بن عذرة بن سعد بن هديم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم ابن الحاف بن قضاعة الشاعر المشهور؛ صاحب بثينة أحد عشاق العرب، عشقها وعو غلام، لما كبر خطبها فرد عنها فقال الشعر فيها، وكان يأتيها سراً ومنزلهما وادي القرى، وديوان شعره مشهور؛ انظر: وفيات الأعيان،١/ ٣٦٦

١٣٢ – ديوان جميل بثينة، جمع وشرح وتحقيق: د.حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٧٩.

١٣٣ – معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ٤/ ٢٢٩.

١٣٤ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المعروف بابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ ص، ٥٦.

١٣٥ – أسرار العربية، ١٦٤.

١٣٦ – الخصائص، ابن جني، ٢/ ١٣٣.

١٣٧ – جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي (؟ – ٦٨١هـ)، يُعرف اختصاراً بابن إياز، هو نحويٌّ من بغداد، ومن أشهر نحاة عصره، يعدُّه المؤرخون من نحاة المدرسة البغدادية المتأخِّرين؛ انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، دار سعد الدين ،دمشق. الطبعة الأولى،٢٠٠٠م، ص ١٢٢

١٣٨ – الأشباه والنظائر، السيوطي، ١/ ٢٣٨.

١٣٩ – أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (≈٦٤٠هـ – ٦٨٦هـ). هو نحويٌّ من الشام، يعُدُّه المُؤَرِّخون من رجال المدرسة النحوية في مصر وبلاد الشام، اشتهر بشرح ألفيَّة أبيه ابن مالك؛ انظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة. ١١/ ٢٣٩؛ والوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم الأسعد، دار الشروق للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ص. ٢٠٦–٢٠٧

١٤٠ . شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين، تحقيق: تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م، ١٣٣.

١٤١ – الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، ٤٨.

١٤٢ – المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م، ٥٠٦/٢.

١٤٣ – التعريفات، الجرجاني، ٧٨ .

١٤٤ – في أصول النحو، د. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط ٢، ١٩٥٧م، ص ٩٣ – ٩٤.

١٤٥ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٢٠٦.

١٤٦ – السابق، ٢١٤.

١٤٧ – من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ١٦١

١٤٨ – من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ١٦٣.

١٤٩ – مغالطات لغوية، الطريق الثالث إلى فصحى جديدة، عادل مصطفى، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧، ص ٨٦.

١٥٠ – في أصول النحو، د. سعيد الأفغاني، ط٢، مطبعة الجامعة السورية، ط ٢، ١٩٥٧ م، ص ٩٣ – ٩٤.

١٥١ – السابق، ١٢١.

١٥٢ – السابق، ١٢٣.

١٥٣ – أبو حيان التوحيدي (ت: ٤١٤ هـ) فيلسوف متصوف، مسلم وأديب بارع، من أعلام القرن الرابع الهجري، عاش أكثر أيامه في بغداد وإليها ينسب، وقد امتاز أبو حيان بسعة الثقافة وحدة الذكاء وجمال الأسلوب، فهو رجل موسوعي الثقافة، سمي أديب الفلاسفة وفيلسوف الأدباء كما، امتازت مؤلفاته بتنوع المادة، وغزارة المحتوى؛ فضلا عما تضمنته من نوادر وإشارات تكشف بجلاء عن الأوضاع الفكرية والاجتماعية والسياسية للحقبة التي عاشها، وهي –بعد ذلك– مشحونة بآراء المؤلف حول رجال عصره من سياسيين ومفكرين وكتاب؛ انظر: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.، الجزء الخامس عشر، حرف العين، ص ٣١٦

١٥٤ – المقابسات، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، ط ٢، ١٩٩٢ المقابسة الخامسة والخمسون، ص ٢٣٩

١٥٥ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٨٣

١٥٦ – السابق، ٧٧

١٥٧ – السابق، ٢٣٧ وما بعدها

١٥٨ – الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دت، ١٦٧/١.

١٥٩ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٤٥.

١٦٠ – الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، دت، ١ /١٦٧.

١٦١ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٩٩.

١٦٢ – الكتاب، ٢/ ١٨١.

١٦٣ – محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المعروف بابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ) نسبةً إلى جيان بفتح الجيم وتشديد الياء كذا ضبطها ياقوت وصاحب القاموس والمقري بالأندلس التي بها ولد. هو عالم لغوي كبير وأعظم نحوي في القرن السابع الهجري، وُلِد بالأندلس، وهاجر إلى الشام، واستقر بدمشق، ووضع مؤلفات كثيرة، أشهرها الألفية، التي عُرِفت باسم "ألفية ابن مالك. انظر: فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، ٢/ ٤٥٢ .

١٦٤ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص ١٢٩

١٦٥ – الكتاب، سيبويه، ٢/ ١٨٠.

١٦٦ – إمام النحو أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، البصري، النحوي، الأخباري، صاحب " الكامل "

أخذ عن: أبي عثمان المازني، وأبي حاتم السجستاني، وكان إماما، علامة، جميلا، وسيما، فصيحا، مفوها، موثقا، وكان آية في النحو، ومات المبرد في أول سنة ست وثمانين ومائتين، انظر: سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي(٧٤٨هـ)،الطبقة السادسة عشرة، ١٣ / ٥٧٧

١٦٧ – المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ٢ / ١٤٥

١٦٨ – أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت : ٣١٦ هـ) أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب، أخذ الأدب عن أبي العباس المبرد وغيره، وله التصانيف المشهورة في النحو: منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، وكتاب جمل الأصول وكتاب الموجز صغير، وكتاب الاشتقاق وكتاب شرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج القراء وكتاب الشعر والشعراء، انظر : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان ، ٤/ ٣٣٩.

١٦٩ – الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ٢ /١٤١

١٧٠ – السابق، ١/ ١١٥

١٧١ – ابن درستويه أبو محمد عبد الله بن جعفر ابن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي النحوي : أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي الفسوي النحوي(ت: ٣٤٧ هـ)، ودُرُسْتُويه: بضم الدال المهملة والراء وسكون السين المهملة، وضم التاء المثناة من فوقها وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ساكنة، هكذا قاله السمعاني، وقال غيره: هو بفتح الدال والراء والواو، وهذا القائل هو ابن ماكولا في كتاب الاكمال، انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج٣، ص٤٤ – ٤٥

١٧٢ – نقلاً عن ابن عقيل: انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ١٧١/٢ .

١٧٣ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ١/ ٥٦

١٧٤ – يونس بن حبيب الضبي (ت: ٣٨٣ هـ) إمام النحو هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي مولاهم البصري أخد عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة وعنه الكسائي وسيبويه والفراء وآخرون وعاش ثلاثا وثمانين سنة أرخ خليفة بن خياط موته في سنة ثلاث وثمانين ومئة. انظر: سير أعلام النبلاء ، للإمام شمس الدين الذهبي(٧٤٨هـ)،الطبقة الرابعة عشرة، ١٢ / ٥٩٧

مصادر الدراسة، ومراجعها

أولاً: مصادر الدراسة:

١. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة: الأولى، الحجاز، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

ثانيًا: مراجع الدراسة:

٢. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ١٩٨٦م .

٣. الأشباه والنظائر، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٠ م.

٤. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د.ت.

٥. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، ط ١٥، دار العلم للملايين ، ٢٠٠٢ م.

٦. إنباه الرواة على أنباه النحاة، علي بن يوسف القفطي جمال الدين أبو الحسن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٨٦.

٧. البداية والنهاية، ابن كثير؛ إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضو بن درع القرشي البصروي ثم الدمشقي، أبو الفداء، عماد الدين، مكتبة المعارف، بيروت ، ١٩٩٠م.

٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د.ت .

٩. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م

١٠. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، تحقيق: عبد الحليم النجار – رمضان عبد التواب، ط ٥، دار المعارف، ١٩٧٧

١١. تاريخ الإسلام، وذيله، الذهبي؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط ٢، ١٩٩٠م.

١٢. تتمة الأعلام، محمد خير رمضان يوسف، ط ٢، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٢ م.

١٣. التحفة الشافية في شرح الكافية في النحو، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، تألبف : الشيخ الأوحد لسان العرب وترجمان الأدب أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله الطائي تقي الدين النيلي البغدادي، تحقيق: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان
١٤. التذكرة الفخرية، بهاء الدين المنشئ الإربلي، تحقيق:حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٤م.
١٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المعروف بابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.
١٦. التعريفات، السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، ضبط نصوصها وعلق عليها: محمد علي أبو العباس، دار الطلائع، ط١، القاهرة، ٢٠١٣م.
١٧. تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري (ت: ٦٤٠ هـ)، دار الفكر، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.
١٨. التهذيب الوسيط في النحو، ابن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، د.ت.
١٩. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
٢٠. الجمل، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٤ م.
٢١. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ط ١، ١٩٩٢م.
٢٢. حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح سيدي عبد الرحمن المكودي، ضبط وتصحيح: محمد صدقي، ط١، ١٩٩٣ م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
٢٣. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، معجم الحروف العربية، علاء الدين الإربلي، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩١م، دار النفائس، بيروت، لبنان.

٢٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن عفيفي الباجوري (الخضري)، ضبط وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

٢٥. حاشية الشيخ محمد أبو النجا (ت: ١٢٢٣هـ) على شرح الشيخ خالد الأزهري (ت: ٩٠٥ هـ) على الأجرومية في النحو لابن آجروم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت: ٧٢٣ هـ)، علق عليه ووضع حواشيه: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٧م .

٢٧. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق، د. محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى، بيروت، لبنان، دت.

٢٨. ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي ، من بني آكل المرار (المتوفى: ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة — بيروت، ط ٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٢٩. ديوان جميل بثينة، جمع وشرح وتحقيق: د. حسين نصار، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٩٧م.

٣٠. ذيل الأعلام، أحمد العلاونة، دار المنارة، ط١، جدة ، د.ت.

٣١. ذيل تاريخ مدينة السلام، أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبيثي (٦٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٦ م

٣٢. الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت: ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط ١، ١٩٧٩ م .

٣٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

٣٤. سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي(٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.

٣٥. شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي (ت: ٦٤٧ هـ)، حققه وعلفق عليه: حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، القاهرة، د. ط، ١٩٩٠م

٣٦. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي جمال الدين، تحقيق: محمد القادر عطا – طارق فتحي السيد الناشر: دار الكتب العلمية.

٣٧. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
٣٨. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ٢٠٠٧م.
٣٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
٤٠. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، قدم له ووضح حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م
٤١. شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمّد بن عبد الله بن محمّد بن مالك الطائي الجياني الشافعي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى، ط ١- ١٩٨٢م .
٤٢. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.
٤٣. شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت/ ٦٤٣)، عالم الكتب، بيروت، د ت.
٤٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين، تحقيق: تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م
٤٥. صحيح مسلم (ط. طيبة)، مسلم بن الحجاج، تحقيق: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، ط ١، دار طيبة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٤٦. ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، عبد الرحمن حسن حنيكة الميداني ، تحقيق: حسين مؤنس ، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣.
٤٧. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي شمس الدين، دار الجيل – بيروت، ط١، ١٩٩٢ م.
٤٨. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي – عبد الفتاح الحلو، الناشر: فيصل عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤م

٤٩. طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٤م.
٥٠. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٥ م.
٥١. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠.
٥٢. فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين، تحقيق:إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، بيروت ،١٩٧٤م.
٥٣. في أصول النحو، د. سعيد الأفغاني، ط٢، مطبعة الجامعة السورية، ط ٢، ١٩٥٧.
٥٤. الكامل في التاريخ، ابن الأثير؛ علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، أبو الحسن عز الدين ابن الأثير، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧ م.
٥٥. كتاب الأمالي، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: ٣٥٦هـ)، عني بترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ١٩٢٦ م
٥٦. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، دت.
٥٧. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تحقيق: رفيق العجم – علي دحروج، ط ١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦ م .
٥٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، طبعة القسطنطينية.
٥٩. الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٦٠. الكواكب الدرية فى تراجم السادة الصوفية (الطبقات الكبرى)، زين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: محمد أديب الجادر، دار صادر، بيروت.
٦١. لباب الإعراب المانع من اللحن في السنة والكتاب، شيخ الإسلام عبد الوهاب الشعراني (ت: ٩٧٣ هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، د . ط، بيروت، لبنان.

٦٢. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٩٥م.
٦٣. لسان العرب، ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٣م.
٦٤. اللمع، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، ط٢، ١٩٨٥م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت.
٦٥. مختصر تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق ودراسة: موفق فوزي الجبر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت.
٦٦. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
٦٧. المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، د. عوض الله جاد حجازي، دار الطباعة المحمدية، ط ٦، القاهرة، د.ت.
٦٨. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ، ط١، ٢٠٠٠م
٦٩. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
٧٠. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي شهاب الدين أبو عبد الله، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م.
٧١. المعجم الفلسفي، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان ،١٩٨٢م .
٧٢. معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة، مكتبة المثنَّى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
٧٣. مغالطات لغوية، الطريق الثالث إلى فصحى جديدة، عادل مصطفى، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٧.
٧٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق، د. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٧٥. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، ط٢، ١٩٨٧ م .
٧٦. المقابسات، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، ط ٢، ١٩٩٢.
٧٧. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد .د.ت.

٧٨. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت، د ت.
٧٩. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٦٦م، ١٦٤.
٨٠. موسوعة أعلام المغرب، عبد الكبير المجذوب الفاسي – محمد بن الطيب القادري – عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، تحقيق: محمد حجي، ط ٢، ٢٠٠٨م.
٨١. النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥.
٨٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبوالبركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ= ١٩٨٥م
٨٣. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د.حسن خميس سعيد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.
٨٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م .
٨٥. الوافي بالوفيات، الصفدي (صلاح الدين خليل بن ايبك ت ٧٦٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م
٨٦. الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم الأسعد، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الرياض، الطبعة الأولى
٨٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان (أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر ت ٦٨١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٤٨م